

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد العادي الثالث

الأمانة العامة

قطاع اللجان

إدارة مكاتب اللجان

لجنة المرافق العامة

التقرير رقم (١)

التاريخ: ١٨ رجب ١٤٤٠ هـ

الموافق: ٢٥ مارس ٢٠١٩ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة.. وبعد،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الأول للجنة المرافق العامة عن الاقتراحات بقوانين بشأن

تعديل القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

علماً بأن هذا الموضوع ضمن الأولويات التي حددتها اللجنة.

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

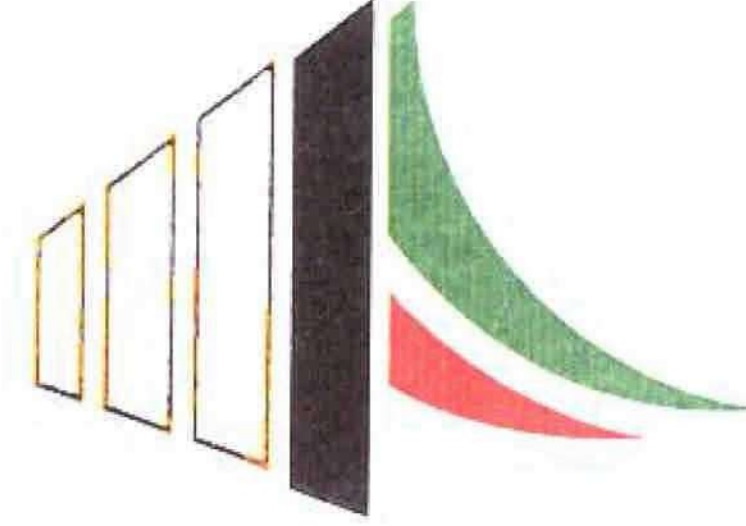
محمد مروي الهدية

رئيس اللجنة

الهدية

يُدْرَجُ فِي جَدُولِ أَعْمَالِ الْجَلْسَةِ الْقَادِمَةِ

٣١ / ٣ / ٢٠١٩



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثالث

التاريخ: ١٨ رجب ١٤٤٠ هـ

الموافق: ٢٥ مارس ٢٠١٩ م

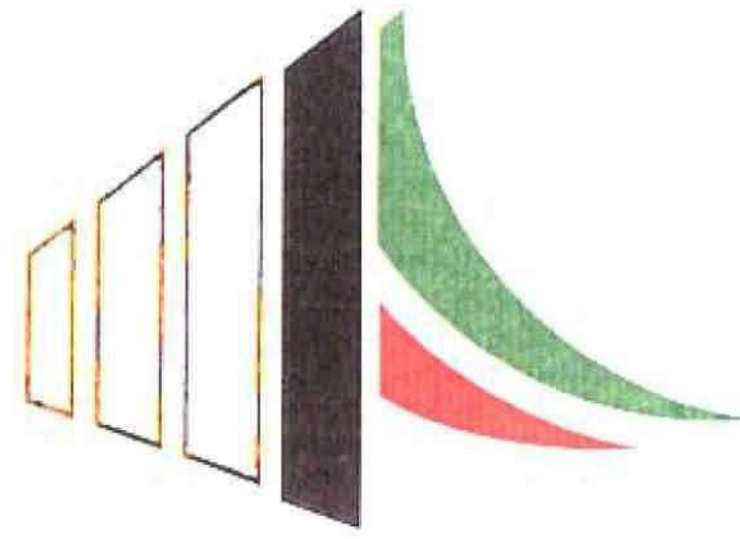
التقرير الأول
للجنة المرافق العامة

عن:

١. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، المقدم من السيدين العضوين / محمد هايف المطيري، ثامر سعد الظفيري.
٢. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، المقدم من السادة الأعضاء: ماجد مساعد المطيري، خالد محمد العتيبي، الحميدي بدر السبيعي.
٣. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، المقدم من السيد العضو / خليل إبراهيم الصالح.

• الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراحات بقوانين (المشار إليها أعلاه) وفق تقارير اللجنة التشريعية والقانونية خلال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحالي في تاريخ ٢٠١٨/٥/١٧ م، وذلك لدراستهم وتقديم تقرير بشأنهم. علماً بأن السيدين العضوين / محمد هايف المطيري و ثامر سعد الظفيري تبنيًا بمقتضى الكتابين المرفقين الاقتراحات بقوانين المقدمة من السيدين العضوين / د. وليد مساعد الطبطبائي، د. جمعان ظاهر الحربش.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

• عرض عمل اللجنة:

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض لقاء بتاريخ ٢٠١٩/١/٦ واجتماعاً بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٠ ، حضرها كل من:

ممثلي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

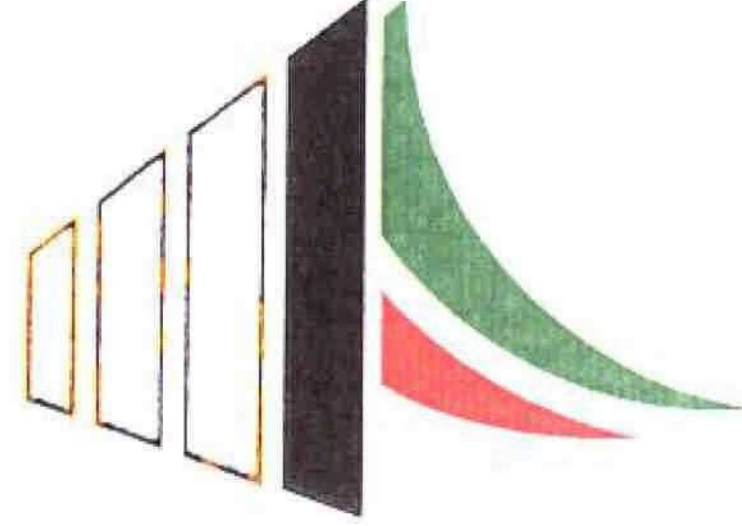
- السيدة/ دلال رجب علي
- السيد/ جابر حميد الخياط
- السيد/ فلاح راشد المطيري
- نائب المدير العام لشؤون الثروة السمكية.
- رئيس قسم الرقابة والمتابعة.
- رئيس قسم المشتل.

وقد اطلعت اللجنة على **الاقتراحات بقوانين** سالفه الذكر، وعلى مذكراتهم الإيضاحية، وتبين لها الآتي:

الاقتراح بقانون الأول:

ينص الاقتراح بقانون على استبدال نص المادة (٥ مكرراً أ) من القانون وذلك لأجل إلزام الهيئة بالتفتيش دون إذن مسبق مع عدم جواز الرجوع عليها بأي تعويضات أياً كان مصدرها وسببها.

وإضافة بند جديد برقم (١٦) إلى نص المادة (٢) تجعل من أغراض الهيئة تحقيق الأمن الغذائي من جميع منتجات الأراضي والقسائم باعتباره من احتياجات الدولة. كما يضيف فقرة أولى إلى المادة رقم (٥ مكرراً) تبين أن للهيئة تقدير احتياجات الدولة من جميع المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية والمناحل ومن ثم عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق وتحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكويت من مختلف الأراضي والقسائم وتوزيع حصص إجبارية على حائزي الأراضي والقسائم (الزراعية، الحيوانية، السمكية، المناحل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة بالإضافة إلى تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب.



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

لذا فإن الاقتراح بقانون يهدف إلى تحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي الذاتي في المنتجات الأساسية التي في مقدور الدولة إنتاجها، ووقف تلاعب بعض المستغلين للأموال العامة.

الاقتراح بقانون الثاني:

ينص الاقتراح بقانون على استبدال نصي المادتين (٥ مكرراً) و (٥ مكرراً ب) وذلك لتخفيض المدة المقررة للتنازل عن الحيازات وما تم توزيعه على الأفراد والشركات وذلك من خمس سنوات من تاريخ تحقيق الإنتاج كما هو في القانون الحالي إلى سنة واحدة من تاريخ التخصيص أو التوزيع.

يهدف الاقتراح بقانون إلى تشجيع الاستثمار من خلال إعطاء المجال لمن قد يكون أكثر رغبة في الاستثمار والإنتاج.

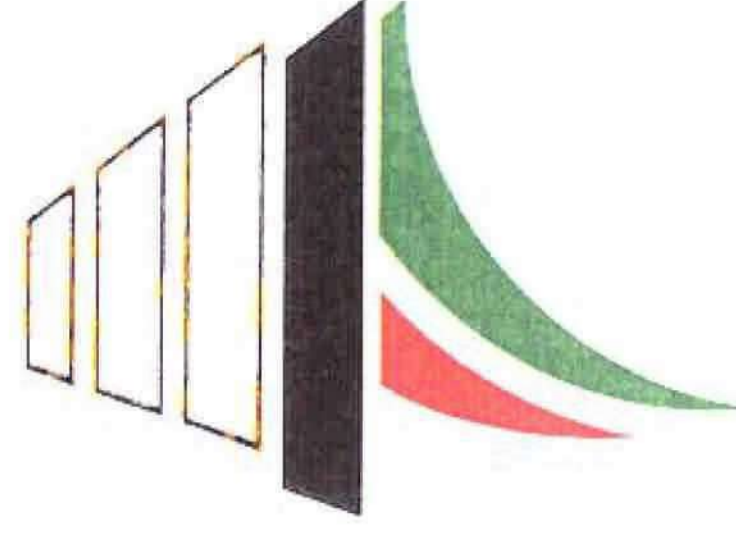
الاقتراح بقانون الثالث:

ينص الاقتراح بقانون في مادته الأولى على استبدال نص المادتين (٣) و (٦)، حيث تقضي المادة (٣) منه بأن يكون تشكيل مجلس إدارة الهيئة من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص ومحددین بالتخصيص، فيعينون بقرار من مجلس الوزراء، ومدة عضويتهم (٤) سنوات قابلة للتجديد لمثل هذه المدة.

كما نصت المادة (٦) من الاقتراح بقانون على تعديل مسمى مدير عام الهيئة ليصبح "مدير تنفيذي بدرجة وكيل وزارة"، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة، وله حضور اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت على قراراته.

كما ينص الاقتراح بقانون في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ انتهاء ولاية مجلس إدارة الهيئة القائم وقت صدوره.

يهدف الاقتراح بقانون إلى فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن المدير العام الذي يفترض أن يخضع لرقابة مجلس الإدارة وتوجيهه وذلك لتلافي التناقض والتضارب في الغايات،



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

كما يهدف إلى وضع معايير موضوعية وضوابط تشريعية مسبقة تقيد اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

كما اطلعت اللجنة على تقارير اللجنة التشريعية والتي ذهبت فيها إلى:

وقد ذهبت اللجنة التشريعية أن الاقتراحات المقدمة لا تشوبها شبهة عدم الدستورية، كما أن الهدف منها يتوافق مع متطلبات تشجيع الاستثمار والإنتاج الزراعي من خلال تخفيض المدة المقررة للتنازل مما يفيد سرعة انتقال حيازة الأراضي لمن هم أكثر رغبة وقدرة على استغلالها. مع الإشارة إلى أن المادة (٥ مكرراً أ) العبارة الأخيرة: تشوبها شبهة مخالفة أحكام الدستور ذلك لأنه متى ما وقع خطأ من الإدارة فالأصل أنها تلتزم بالتعويض وأداة الرجوع بالتعويض هي التقاضي، لذلك فإن النص على عدم جواز الرجوع على الهيئة بالتعويض لأي سبب أمر تشوبه شبهة عدم الدستورية.

واستمعت اللجنة إلى آراء ممثلي الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية:

استعرض ممثلو الهيئة الاقتراحات المقدمة تفصيلاً، إذ أبدوا رأيهم فيها وذلك على النحو التالي:

- ١- أكد ممثلو الهيئة فيما يخص سحب التخصيص دون الرجوع عليها بأي تعويض بأنها غير دستورية وفقاً للمادة (١٦٦) من الدستور حيث أن حق التقاضي مقرر للجميع
- ٢- فيما يخص النص على تحقيق الأمن الغذائي، أكدت الهيئة على أنه سبق تناولها بالمادة رقم (٢) من قانون إنشاء الهيئة، كما نصت لائحة تنظيم العلاقة العديد من النصوص التي تعطي أولوية للشركات التي تعمل على تحقيق الأمن الغذائي.
- ٣- أما المقترح بتوزيع حصص إجبارية ليتم إنتاجها بشكل شهري. فقد أشاروا إلى أن مدة الشهر تخالف طبيعة الدورة الزراعية أو النباتية وغيرها من أعمال الإنتاج التي قد تمتد إلى فترة موسمية طويلة من أجل الحصول على الإنتاج ومن ثم فلا جدوى من ذلك المقترح.

٤- وبخصوص تخفيض المدة المقررة للتنازل عن الحيازات من خمس سنوات إلى سنة واحدة. فقد أشاروا إلى أن مدة الخمس سنوات الواردة في القانون قدرت من أجل إثبات جدية الحائزين في العمل على دفع الإنتاج الزراعي قبل إقدامه على التنازل عن حيازته، وهو ما أقره المشرع في المادة رقم (٥ مكررا فقرة ثانيا) بمنح المخصص له فترة زمنية ممتدة تصل إلى ثلاث سنوات ليقدم أمام الهيئة ما يثبت بالفعل أنه حقق إنتاجا وإثبات جدية القائمين عليها، فقد أيدت الهيئة تعديل المقترح لتكون مدة التنازل ثلاث سنوات من إبرام العقد.

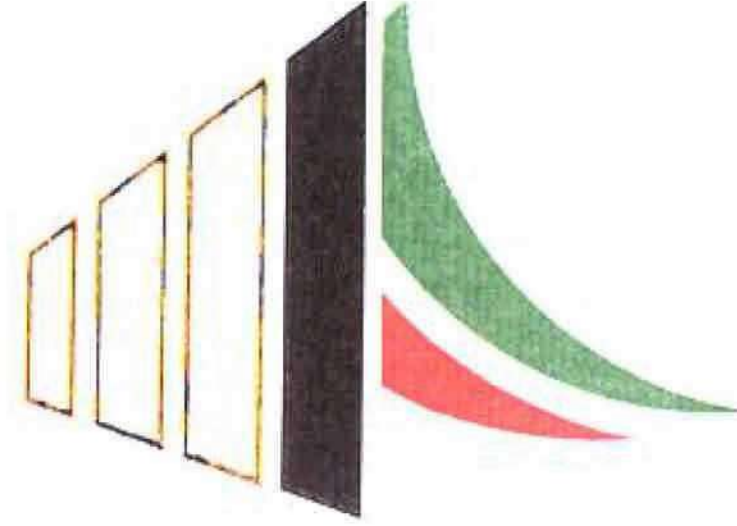
٥- أما مقترح وضع تشكيل محدد لأعضاء مجلس الإدارة ويعينون من قبل مجلس الوزراء، واستبعاد المدير العام من عضوية مجلس الإدارة، وتحديد درجة المدير العام (المدير التنفيذي) بدرجة (وكيل وزارة) لتولي الإدارة التنفيذية بالهيئة.

فقد رفضوا هذا المقترح باعتبار أنه يخالف طبيعة الحال إذ أن القانون الحالي قد حدد الأطر العامة لاختيار مجلس الإدارة وترك للجهة التنفيذية الاختيار الموضوعي حسب حاجات العمل المتغيرة.

أما بخصوص استبعاد المدير العام من عضوية مجلس الإدارة، فقد أشاروا إلى أنه لا توجد مخاوف من وجوده، إذ أن قرارات المجلس تصدر بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين ولا يتميز رأي رئيس المجلس (المدير العام) عن باقي الأعضاء حتى يتم استبعاده من عضوية المجلس، ولا توجد ضرورة عملية من أن يتم قصر الدرجة الوظيفية المتطلبة في شخص المعين مديراً عاماً على درجة وكيل وزارة دون غيرها من درجات مجموعة الوظائف القيادية.

ما انتهت إليه اللجنة:

اطلعت اللجنة على الاقتراحات بقوانين وتمت مناقشتها مع ممثلي الوزارة، ومناقشة بعض التفاصيل المتعلقة بالقانون، وما يرتبط بالاقتراحات المقدمة، وانتهت اللجنة إلى الأخذ ببعض التعديلات ورفض تعديلات أخرى وذلك على النحو التالي:



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

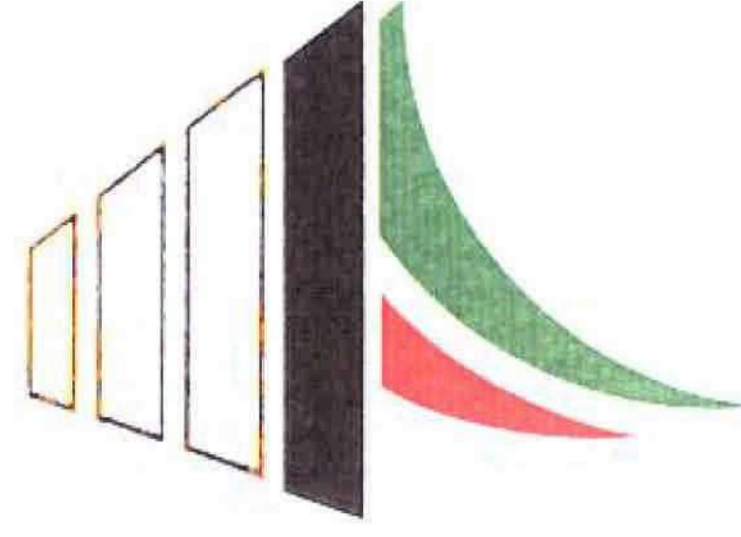
دولة الكويت

أولاً: التعديلات التي أخذت بها اللجنة:

١- تم الفصل بين منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة ومنصب مدير عام الهيئة، ذلك أنه في القانون الحالي يجمع المدير العام للهيئة بين منصبه كمدير عام ويرأس بذات الوقت مجلس إدارة الهيئة، وهو أمر لا ينسجم مع الإدارة الرشيدة وقواعد الحوكمة وتعزيز الشفافية. ولتحقيق ذلك تم تعديل المادة الثالثة لإلغاء ما ورد فيها من تولي المدير العام لرئاسة مجلس إدارتها، لتكون بالنص التالي: (يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة تكون مدة العضوية فيه أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ويشكل من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص والمشهود لهم بحسن السيرة والسلوك يعينهم مجلس الوزراء ويراعي في تعيينهم تمثيل الجهات المختصة بشؤون الهيئة على أن يحدد قرار التعيين رئيس المجلس ونائب الرئيس. تحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة).

٢- تم تعديل المادة (٥ مكرراً) الفقرتين ثانياً وثالثاً:

إذ تم تخفيض فترة السماح التي تمنحها الهيئة ليثبت المخصص له الحيازة أنه حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصادده البحرية أو مناحله أو غيرها من الحيازات حسب أحوال كل تخصيص لتصبح لا تزيد عن سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت بدلاً من ٣ سنوات. تم تخفيض المدة التي يحق فيها لمالكي الحيازات الزراعية بالتصرفات القانونية كالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وذلك من خمسة أعوام من تاريخ تحقيق الإنتاج كما هو الحال في القانون الحالي إلى سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

ورأت اللجنة أن المعيار في القانون الحالي غير منضبط، إذ أن القانون الحالي ينص على أن المدة التي يجوز بعدها التصرف في الحيازة تبدأ من تاريخ تحقيق الإنتاج وهو أمر غير محدد ويختلف باختلاف الحيازات وباختلاف النشاط لذا فقد ذهبت اللجنة إلى تاريخ موحد واستقرت على تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت وهو الذي يبرمه المخصص له الحيازة مع إدارة أملاك الدولة والذي يتيح له استلام الحيازة باعتباره تاريخ واضح ومحدد.

٣- تم تعديل المادة (٥ مكرر ب) البندين ١ ، ٢ ليكونا كالتالي:

بالنسبة إلى البند (٢) فقد تم تخفيض المدة لتصبح كل من ثبت بعد مضي سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات حسب أحوال كل تخصيص.

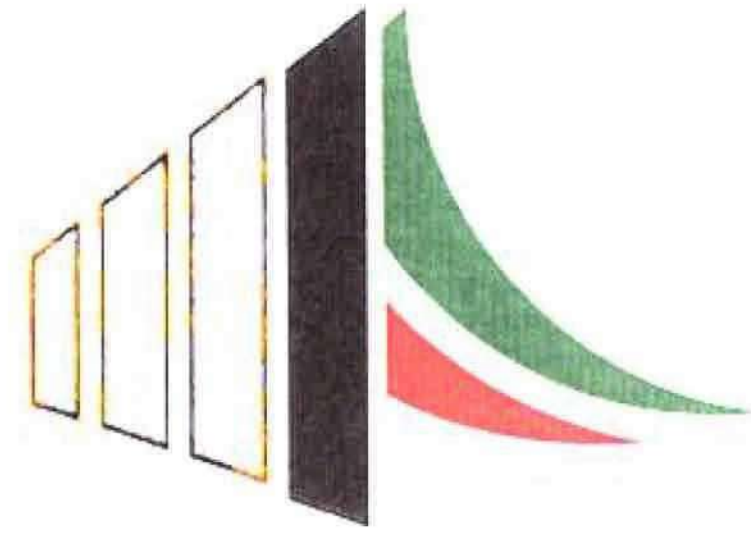
أما بالنسبة للبند (٣) كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي مدة السنتين المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (٥ مكرراً) دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.

وهذا التعديل يفرضه لزوماً التعديل الذي أجري على المادة (٥ مكرراً) وذلك لارتباطه بمدة الخمسة أعوام التي ألغيت واستبدلت بمدة السنتين ، لذا عدل البندين ٢ ، ٣ للانسجام.

ثانياً: التعديلات التي رفضتها اللجنة وأسباب ذلك:

١- عدم الموافقة على الاقتراح بقانون الأول وذلك وفق التفصيل الآتي:

- عدم موافقة اللجنة على إضافة بند جديد للمادة (٢) برقم (١٦) والذي ينص على تحقيق الأمن الغذائي من احتياجات الدولة من جميع الأراضي والقسمات المختلفة، لسبق تنظيم هذا الأمر من خلال القرار رقم (٩١١) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم العلاقة بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وحائزي القسمات الزراعية.



دولة الكويت

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

• عدم موافقة اللجنة بإضافة فقرة أولى على المادة (٥ مكرراً) بالنص على (للهيئة تقدير احتياجات الدولة من جميع المنتجات المختلفة سواء - كانت نباتية، حيوانية، سمكية، مناحل - ومن ثم القيام بما يلي:

(١) عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها ٦ أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

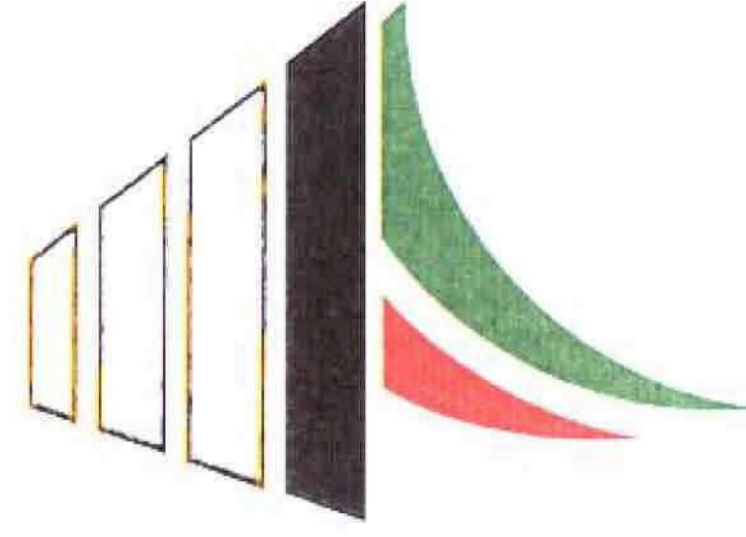
(٢) تحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكويت من مختلف الأراضي والقسائم المختلفة.

(٣) توزيع حصص إجبارية على حائزي الأراضي والقسائم (الزراعية، الحيوانية، السمكية، مناحل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة.

(٤) تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، على أن يتألف الفريق من عدة جهات حكومية تبينها المذكرة التنفيذية لهذا القانون).

وقد جاءت عدم موافقة اللجنة لأن موضوع الاقتراح لا يحتاج إلى قانون كما أن هناك صعوبات في تنفيذه.

• عدم موافقة اللجنة على استبدال نص المادة (٥ مكرراً أ) والذي ينص على (تلتزم الهيئة بالتفتيش الدائم من خلال فريق المراقبة على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراضي وحيازات زراعية وحظائر المواشي والمصائد البحرية والمناحل بشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون ومن دون إذن مسبق، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة، وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه - فوراً - للهيئة خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بسحب التخصيص، ولا يجوز الرجوع على الهيئة بأي تعويضات أيا كان مصدرها وسببها).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

وذلك لتوافر صفة الضبطية القضائية أصلاً بالموظفين المختصين بالهيئة فلا حاجة للنص على (دون إذن مسبق)، وكذلك لمخالفة الفقرة الأخيرة من الاقتراح لنصوص الدستور بالنص على عدم الرجوع على الهيئة بالتعويض.

٢- عدم الموافقة على استبدال نص المادة (٦) من الاقتراح بقانون الثالث والتي جاء فيها:
(يكون للهيئة مدير تنفيذي بدرجة وكيل وزارة، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم.

يمثل الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها التنفيذي، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة، وله في سبيل ذلك حضور اجتماعات المجلس على ألا يكون له الحق في التصويت على قرارات المجلس).
للاكتفاء بالنص القائم الحالي ومسمى المدير العام أما الدرجة فيحددها مرسوم تعيينه.

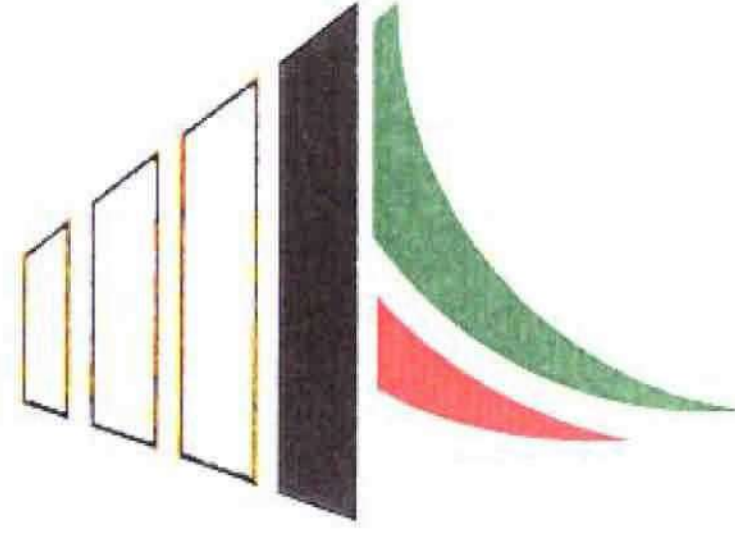
٣- عدم الموافقة على المادة الثانية من الاقتراح بقانون الثالث والتي تنص على (يعمل بهذا القانون من تاريخ انتهاء ولاية مجلس إدارة الهيئة القائم وقت صدوره) وذلك لعدم الحاجة إلى هذا النص إذ أنه عند نفاذ القانون يعاد تشكيل مجلس الإدارة وفقاً للتعديل المقدم.

قرار اللجنة:

وبعد المناقشة وتبادل وجهات النظر، وعلى النحو الوارد في الجدول المقارن انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الآتي:

١- الموافقة (بعد التعديل) على الاقتراحين الثاني والثالث.

٢- عدم الموافقة على الاقتراح بقانون الأول.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

واللجنة تقدم تقريرها للمجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

ماجد مساعد المطيري

مقرر اللجنة

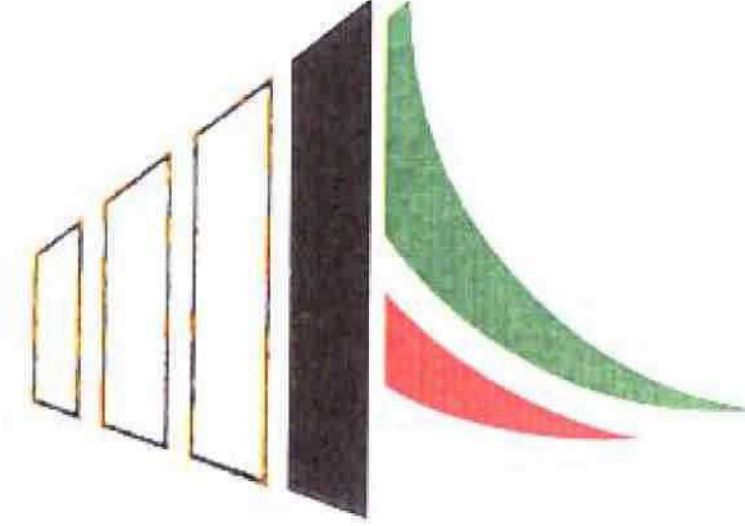
المرفقات:

- النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية
- الجدول المقارن.
- نسخة من الاقتراحات بقوانين.
- نسخة من كتاب تبني السيد العضو/ محمد هايف المطيري للاقتراحات بقوانين المقدمة من السيد/ وليد مساعد الطبطباني.
- نسخة من كتاب تبني السيد العضو/ ثامر سعد الظفيري للاقتراحات بقوانين المقدمة من السيد/ وليد مساعد الطبطباني.
- نسخة من القانون الأصلي والقوانين المعدلة له.

المرفق رقم (١)

النص كما انتهت إليه

اللجنة ومذكرته الإيضاحية



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

مشروع القانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة

لشؤون الزراعة والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(المادة الأولى)

يعدل القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وذلك باستبدال المواد (٣)، (٥ مكرراً)،

(٥ مكرراً ب) النصوص التالية:

مادة (٣):

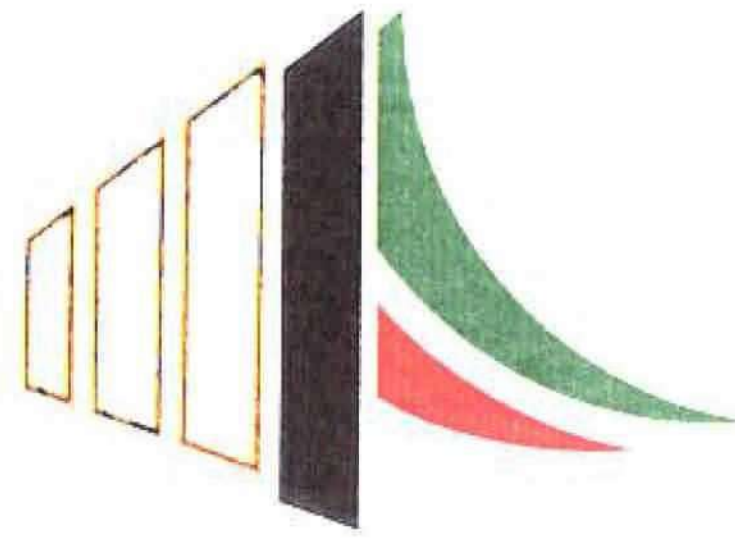
يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة تكون مدة العضوية فيه أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ويشكل من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك يعينهم مجلس الوزراء ويراعى في تعيينهم تمثيل الجهات المختصة بشؤون الهيئة على أن يحدد قرار التعيين رئيس المجلس ونائب الرئيس.

تحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

مادة (٥ مكرراً):

عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، يجب الالتزام بالأحكام التالية:

أولاً: يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

ثانياً: يمنح المخصص له مدة لا تزيد على سنتين تبدأ من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.

ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراضٍ وحيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات، وذلك حتى انقضاء فترة سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت.

وتسري بنود المادة (٥ مكرراً) على المتنازل له.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة.

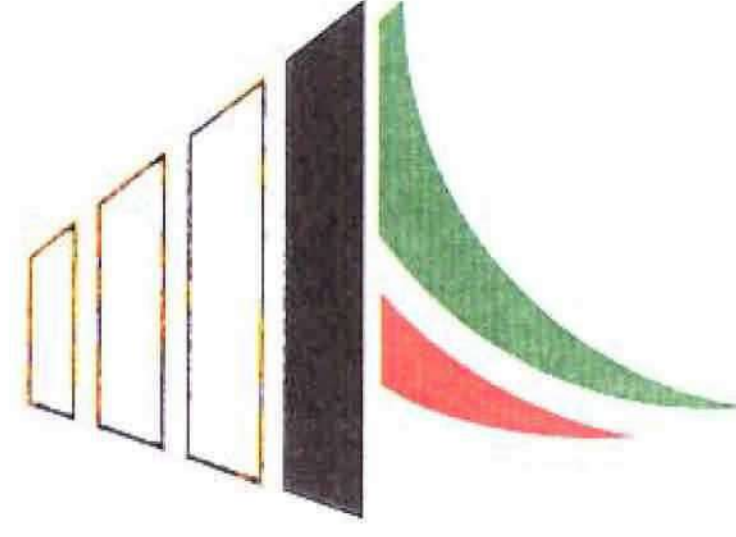
مادة (٥ مكرراً ب):

مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري المؤقت، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي.

١- كل من استغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.

٢- كل من ثبت - بعد مضي سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.

٣- كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - كلها أو جزء منها - مع الغير قبل



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

مضي سنتين والمنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (٥ مكرراً) دون الإخلال بحق الدولة في استرجاع ما تم تخصيصه.

كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة.

ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.

ولا يجوز تطبيق المادتين (٨١) و (٨٢) من قانون الجزاء بأي حال على الجرائم المذكورة في هذا القانون.

(المادة الثانية)

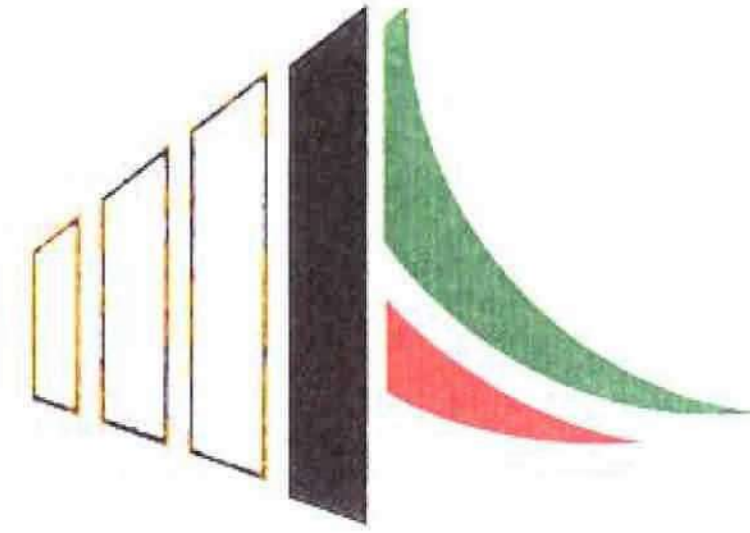
يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة

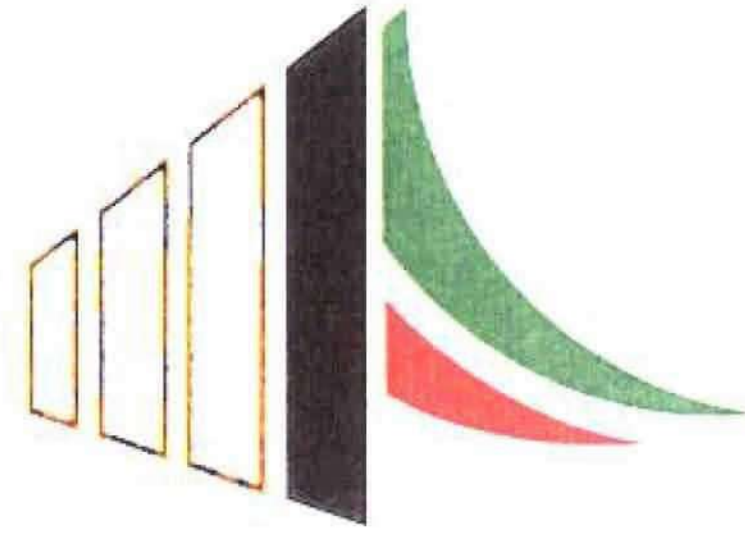
لشؤون الزراعة والثروة السمكية

أنشأت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالقانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ تحقيقاً للغرض من إنشائها وهو القيام بالأعمال المتعلقة بتنمية الزراعة بقطاعاتها النباتية والحيوانية وتطويرها وتنمية الثروة السمكية وحمايتها والحفاظ عليها، ولتطوير أداء الهيئة وتعزيزاً للشفافية في أدائها، وتشجيعاً للاستثمار في قطاعات الزراعة، فقد جاء هذا القانون.

وقد استبدلت المادة الثالثة بالنص التالي (يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة تكون مدة العضوية فيه أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ويشكل من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك يعينهم مجلس الوزراء ويراعى في تعيينهم تمثيل الجهات المختصة بشؤون الهيئة على أن يحدد قرار التعيين رئيس المجلس ونائب الرئيس).

تحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة).

وقد جاء التعديل بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة، وذلك التزاماً بقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة، بفصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب المدير العام حيث أن جمع المنصبين في يد شخص واحد، أمر لا ينسجم مع تعزيز الشفافية والمراقبة، ولا يستقيم مع القانون نفسه الذي نص في المادة السادسة منه على أن المدير العام مسؤول عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة، وقد جاء هذا التعديل متوافقاً مع ما تذهب إليه الأنظمة الحديثة من منع التضارب عند الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

كما جاء في النص المقترح بمراعاة تعيين ممثلي الجهات المختصة بشؤون الزراعة والثروة السمكية مما يعطي مجلس الإدارة تمثيلاً شاملاً ورؤية واضحة نابعة من تجارب عملية لممثليه كلاً حسب اختصاصه مما يسهم في تحقيق الهدف من إنشاء الهيئة.

وقد استبدلت المادة الخامسة مكرراً بالنص التالي (عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، يجب الالتزام بالأحكام التالية:

أولاً: يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها .

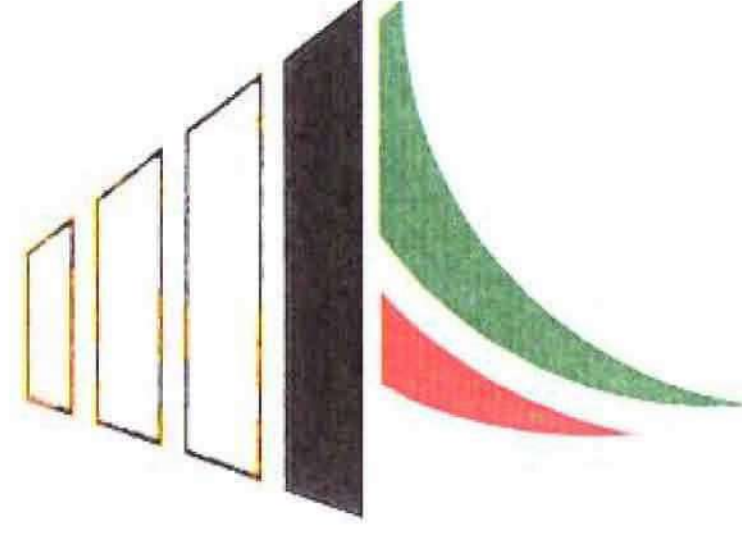
ثانياً: يمنح المخصص له مدة لا تزيد على سنتين تبدأ من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.

ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراضٍ وحيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات، وذلك حتى انقضاء فترة سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت.

وتسري بنود المادة (٥ مكرراً) على المتنازل له.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة).

وقد جاء التعديل في موضعين، إذ عدل البند الثاني منها لتخفيض المدة التي تمنح للمخصص له ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

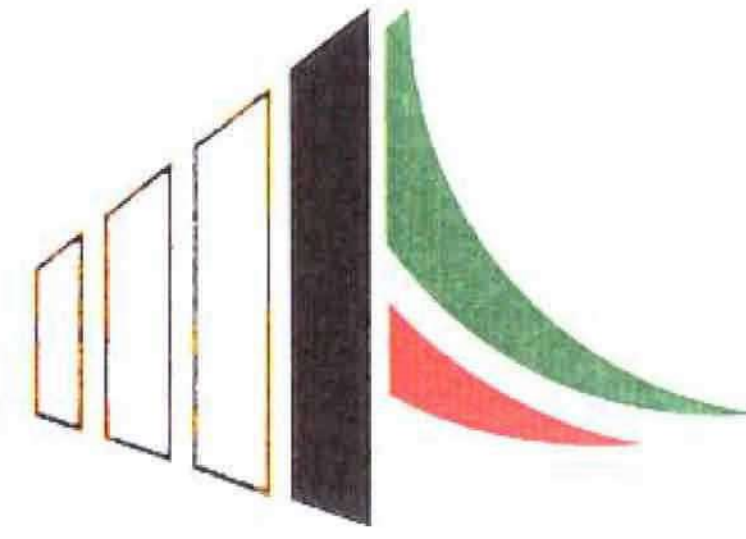
دولة الكويت

أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص لتصبح المدة لا تزيد عن سنتين تبدأ من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع وذلك لحث صاحب الحيازة بالإسراع في استثمارها وتحقيق إنتاجاً مما يحقق الغرض منها.

وأما البند ثالثاً فقد جاء تخفيض المدة التي وضعها المشرع لقيام المخصص لهم للتنازل بالبيع النقدي أو الوكالة غير القابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص لتصبح سنتين حتى تتيح المجال للاستثمار الأمثل وتحقيق الإنتاج المطلوب في هذا القطاع الحيوي في حالة تعذر المخصص لهم القيام بذلك.

وقد روي أن يكون حساب المدة من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت باعتباره تاريخ محدد وواضح بخلاف المعيار المعمول به وهو تاريخ (تحقيق الإنتاج) والذي يعتبر تاريخ غير محدد ويختلف باختلاف الحيازات وباختلاف النشاط لذا فقد ذهب القانون إلى تاريخ موحد واستقرت على تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت وهو الذي يبرمه المخصص له الحيازة مع إدارة أملاك الدولة والذي يتيح له استلام الحيازة باعتباره تاريخ واضح ومحدد.

وانسجاماً مع التعديل السابق فقد كان تعديل المادة (٥ مكرراً ب) في البندين (٢،٣) حتماً لتخفيض المدة الواجب تطبيق العقوبة في حال لم تنتهي لتصبح سنتين وهو ما يتوافق والمادة (٥ مكرراً) ثالثاً لتصبح "مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري المؤقت، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي: (١) كل من استغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها. (٢) كل من ثبت - بعد مضي سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصانده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

٣) كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكلها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي سنتين والمنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (٥ مكرراً) دون الإخلال بحق الدولة في استرجاع ما تم تخصيصه.

٤) كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة.

ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.

ولا يجوز تطبيق المادتين (٨١) و (٨٢) من قانون الجزاء بأي حال على الجرائم المذكورة في هذا القانون".

المرفق رقم (٢)

الجدول المقارن

جدول مقارن

١. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، المقدم من السادة الأعضاء / محمد هايف الطيري ، ثامر سعد الظفيري
٢. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، المقدم من السادة الأعضاء / ماجد مساعد الطيري، خالد محمد العتيبي ، الحميدي بدر السبيعي.
٣. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، المقدم من السيد العضو/ خليل إبراهيم الصالح.

ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	النص الوارد بالانقراج الثالث	النص الوارد بالانقراج الثاني	النص الوارد بالانقراج الأول	النص الأصلي القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣
	<p>الانقراج بقانون بتعديل بعض أحكام القانون لرقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية له، المعدلة له،</p>	<p>الانقراج بقانون بتعديل بعض أحكام القانون لرقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية له، والقوانين المعدلة له،</p>	<p>الانقراج بقانون بتعديل بعض أحكام القانون لرقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (١٦٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له، - وعلى القانون رقم (١٧٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،</p>	<p>الانقراج بقانون بتعديل بعض أحكام القانون لرقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية</p> <p>- بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (١٦٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له، - وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية له، والقوانين المعدلة له،</p>	<p>قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية</p> <p>بعد الاطلاع على الدستور وبخاصة المواد ١٧٨ و١٧٩ و١٨٠ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ منه.</p> <p>- وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧.</p> <p>- وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له.</p> <p>- وعلى المرسوم بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن الحجر الزراعي وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن حماية الثروة السمكية.</p> <p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.</p>
	<p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.</p>	<p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.</p>	<p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.</p>	<p>وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.</p>	

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	النص الوارد بال اقتراح الثالث	النص الوارد بال اقتراح الثاني	النص الوارد بال اقتراح الأول	النص الأصلي القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ مادة ٢
<p>ذلك أن موضوع التعديل يتعلق بالإنتاج الغذائي والهيئة لا تنتج كما أن لائحة تنظيم العلاقة بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والصحة والشؤون السمكية وحائزي القسائم الزراعية نصت على مراعاة الأمن الغذائي في أولوية التخصص.</p> <p>كما أن م ٨ من القانون نصت مباشرة على ذلك " تعمل الهيئة العامة على دعم المنتجات الزراعية والحيوانية ، على ضوء الإنتاج ، كما تقوم الهيئة على تسويق تلك المنتجات ، وعند البدء بتنفيذ الدعم عن طريق الهيئة يلغى أي شكل آخر من أشكال الدعم لنفس الجهات التي تقوم الهيئة بدورها ، وللهيئة حق تحديد نوع المنتج التي تقوم بتشجيعه "</p>	<p>عدم الموافقة</p>			<p>(المادة الثانية) يضاف بند جديد برقم (١٦) إلى نص المادة رقم (٢) وقرة أولى إلى المادة رقم (٥ مكرراً) من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه نصيهما الآتي :</p>	<p>الغرض من إنشاء الهيئة هو القيام بالأعمال المتعلقة بتنمية الزراعة الحيوانية وتطويرها وتنمية الثروة السمكية وحمايتها وللهيئة في سبيل تحقيق أغراضها على وجه الخصوص :-</p> <p>١- الإشراف على استعمالات الأراضي والمياه للأغراض الزراعية والسمكية بما يكفل حسن استغلالها والمحافظة عليها.</p> <p>٢- الإشراف على عمليات صيد الأسماك وتنظيمها بما يكفل تنمية الثروة السمكية .</p> <p>٣- توسيع نطاق الرقعة الزراعية في البلاد باستصلاح الأراضي وتهيتها للزراعة وتوزيع الأراضي المستصلحة بالأولية على المزارعين من أصحاب الحيازات السابعة التي استولت عليها الدولة توفيراً لهم عن هذه الحيازات.</p> <p>٤- القيام بالدراسات والبحوث وإعادة التجارب وإنشاء المزارع النموذجية وجمع البيانات والإحصائية.</p> <p>٥- تقديم الإرشاد في مجال الثروات النباتية والحيوانية والسمكية بما يحقق زيادة الإنتاج والاستغلال الأفضل للإمكانات.</p> <p>٦- تشجيع زراعة المحاصيل الملائمة وتربية المواشي والدواجن وصيد الأسماك وتسميقها.</p> <p>٧- تقديم الخدمات في مجال وقاية النبات والحيوان وحماية الثروة السمكية وإقامة المحاجر الزراعية والبيطرية والإشراف عليها.</p> <p>٨- المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة في الحدود اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة والأغراض المرتبطة بها</p> <p>٩- توطيد العلاقة وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالبحوث المشتركة مع الهيئات ومراكز البحوث التي تراول أصلاً مشابهة أو التي لها علاقة بأغراض الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً.</p> <p>١٠- العناية بقطاع المناحل وتنميتها والتوسع فيها.</p> <p>١١- تشجيع الصناعات الغذائية المتعلقة بالنشاط الزراعي ومنتجاته.</p> <p>١٢- يجوز شراء وتسويق المنتجات الغذائية المنتجة في الكويت.</p> <p>١٣- الإشراف على تنفيذ جميع الأنشطة الزراعية الإنتاجية على مستوى الدولة ، وكذلك الإشراف على تنفيذ جميع الأنشطة الزراعية التجميعية بالتنسيق مع البلدية.</p> <p>١٤- الإشراف على المراعي والعمل على تنميتها وتطويرها وترشيد استغلالها والمحافظة عليها بالاشتراك مع الجهات المعنية بالدولة.</p> <p>١٥- إنشاء المنتزهات الصحراوية والإشراف عليها والعمل على مقاومة التصحر بالوسائل الكفيلة للحد منه، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة وفقاً للمخططات التي تضعها البلدية.</p>

النص الأصلي	النص المعدل	النص المقترح الأول	النص المقترح الثاني	ملاحظات
<p>النص رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣</p> <p>مادة (٣): يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة إدارة على عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة ، يعينها وزير الزراعة على ترشيح الوزير المختص.</p>	<p>النص رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣</p> <p>المادة الأولى) يعدل القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وذلك باستبدال الممواد (٣)، (٥ مكرراً)، (٥ مكرراً ب) النصوص التالية: مادة (٣): يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة تكون مدة العضوية فيه أربع سنوات قابلة للتجديد لمرّة واحدة فقط ويشكل من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك يعينهم مجلس الوزراء ويراعى في تعيينهم تمثيل الجهات المختصة بشؤون الهيئة على أن يحدد قرار التعيين رئيس المجلس ونائب الرئيس.</p>	<p>النص الوارد بالاقترح الثالث</p> <p>(المادة الأولى) يستبدل بنصي المادتين (٣ ، ٦) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه النصوص الآتية: مادة (٣): ١. يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك يعينهم مجلس الوزراء بقرار منه على النحو التالي: أ. عضوان من ذوي الخبرة والاختصاص السابق عملهم كمدرّاء أو وكلاء وزارة مساعدين بالهيئة. ب. عضوان من المهندسين يرشحهما مجلس إدارة جمعية المهندسين أو المهندسين الزراعيين بحسب الأحوال على ألا يكونا من العاملين بالهيئة وقت اختيارهما. ج. أربعة أعضاء من الأكاديميين والمتخصصين في شؤون الزراعة أو الثروة السمكية أو الثروة الحيوانية الذين سبق عملهم بالهيئة بدرجة مدير أو وكيل مساعد. د. عضو من اتحاد مربّي الأضغان والماشية. هـ. عضو من المشتغلين بصيد الأسماك يرشحه اتحاد الصيادين. ٢. تكون العضوية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمثل هذه المادة. ٣. يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس. تحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.</p>	<p>النص الوارد بالاقترح الأول</p> <p>النص رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣</p> <p>مادة (٣): يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكّل على الوجه التالي:- - المدير العام للهيئة - رئيساً. - عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة ، يعينوا بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على ترشيح الوزير المختص. ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس. وتحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.</p>	<p>ملاحظات</p> <p>علمًا بأن المادة ٣ كانت تنص قبل تعديلها في عام ١٩٨٨ على " يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير الأشغال العامة وعضوية المدير العام للهيئة وسبعة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بقرار منه". وتكون العضوية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمثل هذه المادة "</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	النص الوارد بالاقتراح الثالث	النص الوارد بالاقتراح الثاني	النص الوارد بالاقتراح الأول	النص الأصلي	
<p>عدم الموافقة على الاقتراح الأول لأن موضوع الاقتراح لا يحتاج إلى قانون كما أن هناك صعوبات لتنفيذه.</p>	<p>النص كما انتمت إليه اللجنة</p> <p>مادة (هـ) مكرراً) :</p>	<p>النص الوارد بالاقتراح الثالث</p>	<p>النص الوارد بالاقتراح الثاني</p> <p>مادة رقم (هـ) مكرراً) :</p> <p>عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، يجب الالتزام بالأحكام التالية:</p> <p>أولاً: يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها .</p> <p>ثانياً: يمنح المخصص له مدة لا تزيد على سنتين تبدأ من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصاده البحرية أو مناطه أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.</p> <p>ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراض و حيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للتقاضي أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات ، وذلك حتى انقضاء فترة سنتين من تاريخ إبرام عقد الترخيص المؤقت .</p> <p>وتسري بنود المادة (هـ مكرراً) على المتنازل له.</p> <p>وفي جميع الأحوال، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة.</p>	<p>النص الوارد بالاقتراح الثاني</p> <p>مادة رقم (هـ) مكرراً) :</p> <p>عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، يجب الالتزام بالأحكام التالية:</p> <p>أولاً: يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها .</p> <p>ثانياً: يمنح المخصص له فترة لا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصاده البحرية أو مناطه أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.</p> <p>ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراض و حيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للتقاضي أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات، وذلك حتى انقضاء فترة سنة واحدة من تاريخ التخصيص أو التوزيع .</p> <p>وتسري بنود المادة (هـ مكرراً) على المتنازل له.</p> <p>وفي جميع الأحوال، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة.</p>	<p>النص الوارد بالاقتراح الأول</p> <p>مادة هـ مكرراً (إضافة فترة أولى)</p> <p>" الهيئة تقدر احتياجات الدولة من جميع المنتجات المختلفة سواء - كانت نباتية ، حيوانية، سمكية ، مناحل - ومن ثم القيام بما يلي:</p> <p>١- عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها ٢ أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.</p> <p>٢- تحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكوربت من مختلف الأراضي والقسائم المختلفة.</p> <p>٣- توزيع حصص إجبارية على حيازتي الأراضي والقسائم (الزراعية) ، الحيوانية ، السمكية ، منادحل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة.</p> <p>٤- تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب ، على أن يتالف الفريق من عدة جهات حكومية تبينها المذكرات التنفيذية لهذا القانون." "</p>	<p>النص الأصلي</p> <p>القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣</p> <p>مادة (هـ) مكرراً) :</p> <p>عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات ، يجب الالتزام بالأحكام التالية :-</p> <p>أولاً: يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها .</p> <p>ثانياً: يمنح المخصص له فترة لا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصاده البحرية أو مناطه أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.</p> <p>ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراض و حيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للتقاضي أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات، وذلك حتى انقضاء فترة خمسة أعوام من تاريخ تحقيق الإنتاج.</p> <p>وتسري بنود المادة (هـ مكرراً) على المتنازل له.</p> <p>وفي جميع الأحوال، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة.</p>

ملاحظات	النص كما انتمت إليه اللجنة	النص الوارد بالاقترح الثالث	النص الوارد بالاقترح الثاني	النص الوارد بالاقترح الأول	النص الأصلي	
<p>وقد جاء قرار اللجنة بعدم الموافقة لأن الإضافتين على النص لا حاجة لهما وذلك لى:</p> <p>١- لتوافق صصفة الضبطية القضائية للموظفين المختصين بالهيئة.</p> <p>٢- كما أن الفقرة الأخيرة غير دستورية تتعارض معها مع الحق الاصيل للرجوع للقضاء والمطالبة بالتعويض.</p>	<p>عدم الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين</p>			<p>يستبدل بنص المادة رقم (٥ مكرراً أ) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه النص التالي:</p> <p>"تلتزم الهيئة بالتنفيذ الدائم من خلال فريق المراقبة على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراضي و حيازات زراعية وحظائر المواشي والمصائد البحرية والمناحل بشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون ومن دون إذن مسبق، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة، وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه - فوراً - للهيئة خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بسحب التخصيص، ولا يجوز الرجوع على الهيئة بأي تعويضات أيا كان مصدرها وسببها."</p>	<p>القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ مادة ٥ مكرراً أ</p>	<p>يجب على الهيئة التنفيذ الدائم على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراض و حيازات زراعية وحظائر المشائية، والمصائد البحرية والمناحل، وغيرها من الحيازات للغير وبشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق، إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة. وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه للهيئة، خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بإلغاء الترخيص وسحب الحيازة.</p>

النص الأصلي	النص بالقرآن الأول	النص بالقرآن الثاني	النص الثالث	ملاحظات
<p>النص رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣</p> <p>مادة (٥ مكررات) (٥ مكررات)</p> <p>مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب الترخيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري الموقت، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي :</p> <p>١- كل من استغل الترخيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.</p> <p>٢- كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الحدود واستلامه للموقع - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصانده البحرية أو مخالطه أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.</p> <p>٣- كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنفذ أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكلها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي الخمسة أعوام المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (٥ مكرراً) دون الإخلال بحق الدولة ما تم تخصيصه.</p> <p>٤- كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة. ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.</p> <p>ولا يجوز تطبيق المادتين (٨١) و (٨٢) من قانون الجرائم المخزورة في هذا القانون.</p>	<p>مادة رقم (٥ مكررات) (٥ مكررات)</p> <p>مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب الترخيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري الموقت، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي :</p> <p>١. كل من استغل الترخيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.</p> <p>٢. كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصانده البحرية أو مخالطه أو غيرها من الحيازات ، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.</p> <p>٣. كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنفذ أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكلها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي سنتين والمنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (٥ مكرراً) دون الإخلال بحق الدولة في استرجاع ما تم تخصيصه.</p> <p>٤. كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة. ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.</p> <p>ولا يجوز تطبيق المادتين (٨١) و (٨٢) من قانون الجرائم المخزورة في هذا القانون.</p>	<p>النص كما انتهت إليه اللجنة</p> <p>مادة (٥ مكررات)</p> <p>مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب الترخيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري الموقت ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي :</p> <p>١- كل من استغل الترخيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.</p> <p>٢- كل من ثبت - بعد مضي سنتين من تاريخ عقد الترخيص الموقت - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصانده البحرية أو مخالطه أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.</p> <p>٣- كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنفذ أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكلها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي سنتين والمنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (٥ مكرراً) دون الإخلال بحق الدولة في استرجاع ما تم تخصيصه.</p> <p>كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة.</p> <p>ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.</p> <p>ولا يجوز تطبيق المادتين (٨١) و (٨٢) من قانون الجرائم المخزورة في هذا القانون.</p>	<p>النص الثالث</p>	<p>ملاحظات</p> <p>الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين</p> <p>جاء التعديل للإنسجام مع التعديل الوارد على المادة (٥) مكرراً.</p>

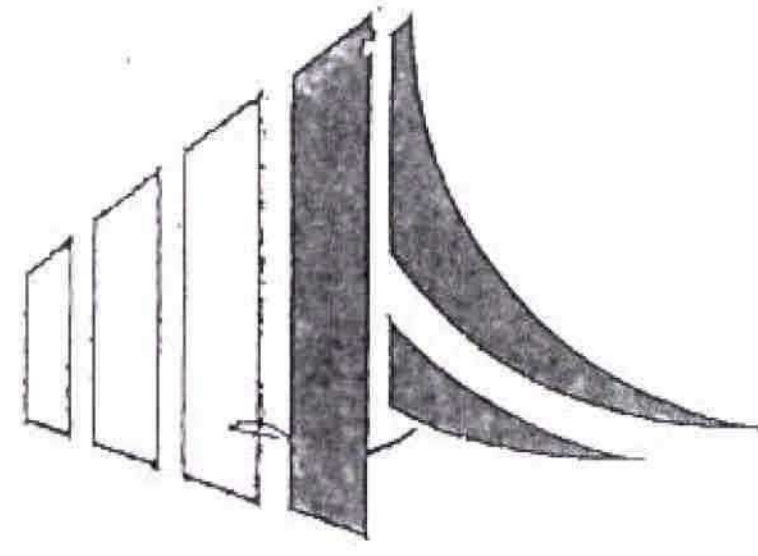
ملاحظات	النص كما انضمت إليه اللجنة	النص الوارد بالاقتراح الثالث	النص الوارد بالاقتراح الثاني	النص الوارد بالاقتراح الأول	النص الأصلي القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣
عدم الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين وذلك لأن موضوع التعديل مغطى في المادة (٣).	عدم الموافقة	مادة (٦) : يكون للهيئة مدير تنفيذي بدرجة وكيل وزارة، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم. يمثل الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء، مديرها التنفيذي، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يصورها مجلس الإدارة، وله في سبيل ذلك حضور اجتماعات المجلس على ألا يكون له الحق في التصويت على قرارات المجلس.			مادة (٦) : يكون للهيئة مدير عام، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم. ويمثل الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها العام ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة.

النص الأصلي القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣	النص الوارد بالاعتراض الأول	النص الوارد بالاعتراض الثاني	النص الوارد بالاعتراض الثالث	النص كما انتهت إليه اللجنة	ملاحظات
	(المادة الثالثة) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.	(المادة الثانية) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.	(المادة الثانية) يعمل بهذا القانون من تاريخ انتهاء ولاية مجلس إدارة الهيئة القائم وقت صدوره.	(المادة الثانية) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون	عدم الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين
	(المادة الرابعة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون في الجريدة الرسمية.	(المادة الثالثة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.	(المادة الثالثة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.	(المادة الثالثة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.	
	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير الكويت صباح الأحمد الصباح	

المرفق رقم (٣)

نسخة من الاقتراحات

بقوانين



State of Kuwait

مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

التقرير رقم (57)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٢٠ شعبان 1439 هـ

الموافق: ١٦ مايو 2018 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السابع والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية .

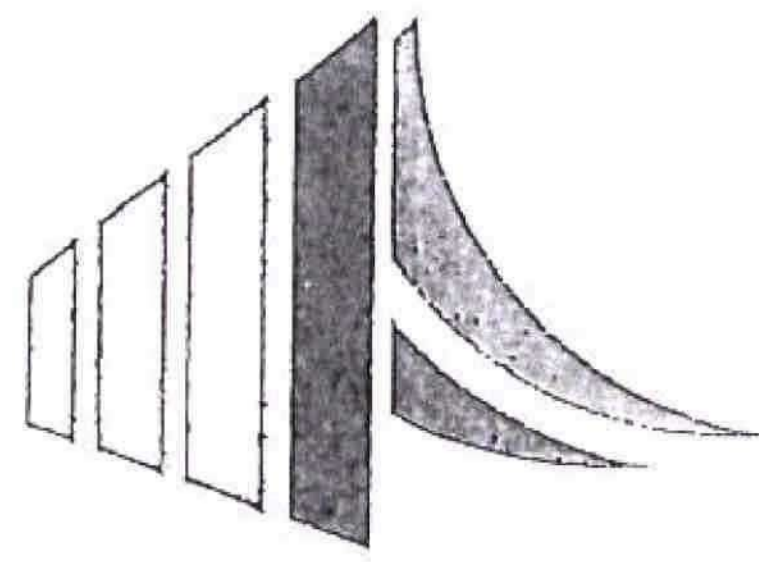
برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

يرجى في حصول أعمال اللجنة العامة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
ويحال إلى اللجنة المختصة

رئيس اللجنة

الحميدي بدر السبيعي

١٧/٥/٢٠١٨



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

التاريخ: ٢٣ شعبان 1439 هـ

الموافق: ١٦ مايو 2018 م

التقرير السابع والخمسون

للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

المقدم من السيد العضو / د. وليد مساعد الطببائي

الإحالة:

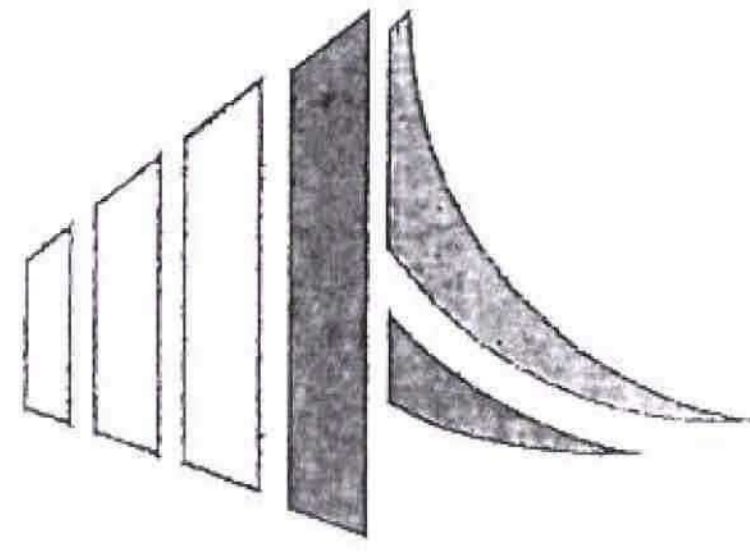
أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2017/7/23 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2018/5/14 .

موضوع الاقتراح بقانون:

ينص الاقتراح بقانون على استبدال بنص المادة (5 مكرراً أ) من القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه نصاً يقرر للهيئة سحب ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراضي وحيارات زراعية وحظائر المواشي والمصائد البحرية والمناطق من المخالفين لأحكام هذا القانون دون إذن مسبق مع عدم جواز الرجوع عليها بأي تعويضات أياً كان مصدرها وسببها .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

كما ينص على إضافة بند جديد برقم (16) إلى نص المادة (2) تجعل من أغراض الهيئة تحقيق الأمن الغذائي من جميع منتجات الأراضي والقسم باعباره من احتياجات الدولة.

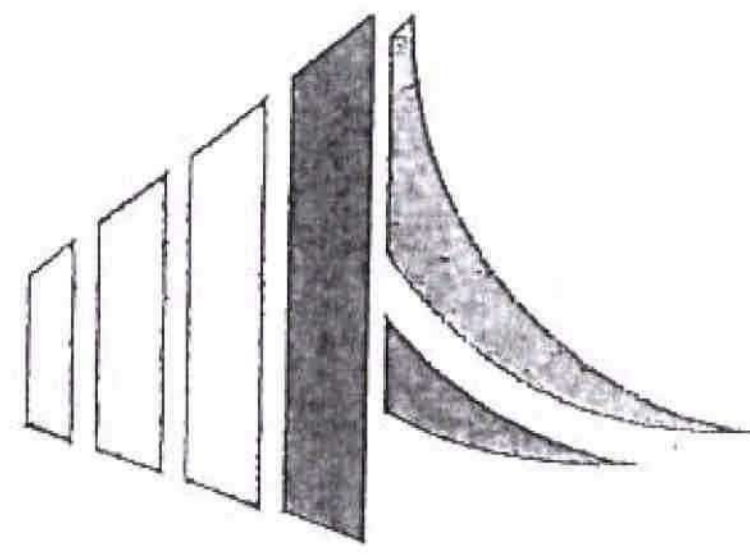
كما يضيف فقرة أولى إلى المادة رقم (5 مكرراً) تبين أن للهيئة تقدير احتياجات الدولة من جميع المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية والمناحل ومن ثم عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق وتحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكويت من مختلف الأراضي والقسم وتوزيع حصص إجبارية على حائزي الأراضي والقسم (الزراعية، الحيوانية، السمكية، المناحل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة بالإضافة إلى تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب.

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى تحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي الذاتي في المنتجات الأساسية التي في مقدور الدولة إنتاجها، ووقف تلاعب بعض المستقلين للأموال العامة.

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة الآتي :

- المادة (5 مكرراً أ) العبارة الأخيرة : تشوبها شبهة مخالفة أحكام الدستور ذلك لأنه متى ما وقع خطأ من الإدارة فالأصل أنها تلتزم بالتعويض وأداة الرجوع بالتعويض هي التقاضي، لذلك فإن النص على عدم جواز الرجوع على الهيئة بالتعويض لأي سبب أمر تشوبه شبهة



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الإخلال بحق التقاضي المنصوص عليه في المادة (166) من الدستور الكويتي والتي تنص
على أن :

” حق التقاضي مكفول للناس ، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا
الحق ” .

• المادة (5 مكرراً) بند (3) : عدم ملائمة استخدام عبارة " بشكل شهري " حيث أن الإنتاج
الزراعي وغيره متعلق بمواسم معينة .

رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة بأغلبية آراء الحاضرين من
أعضائها (3 : 2) على الاقتراح بقانون المشار إليه .

رأي الأقلية :

انبنى رأي الأقلية على أن فكرة الاقتراح بقانون جيدة ومسألة عدم الدستورية يمكن
تلافيها بإزالة العبارة الأخيرة من المادة (5 مكرراً أ) من الاقتراح بقانون .

مرفق رقم (1)
نسخة من الاقتراح بقانون

٢٣ يونيو ٢٠١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

د. وليد مساعد الطبطبائي

عضو مجلس الأمة

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

عبدالله
٢٠١٧/٥٨١

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،

- وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة رقم (٥ مكرراً أ) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه النص التالي :

" تلتزم الهيئة بالتنقيش الدائم من خلال فريق المراقبة على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراضي وحيازات زراعية وحيوانات المواشي والمصائد البحرية والمناحل بشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون ومن دون إذن مسبق ، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة ، وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه - فوراً - للهيئة خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بسحب التخصيص ، ولا يجوز الرجوع على الهيئة بأي تعويضات أياً كان مصدرها وسببها " .

(المادة الثانية)

يضاف بند جديد برقم (١٦) إلى نص المادة رقم (٢) وفقرة أولى إلى المادة رقم (٥ مكرراً) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه نصيهما الآتي :-
مادة رقم (٢) بند (١٦) :
" تحقيق الأمن الغذائي من احتياجات الدولة من جميع منتجات الأراضي والقسمات المختلفة "

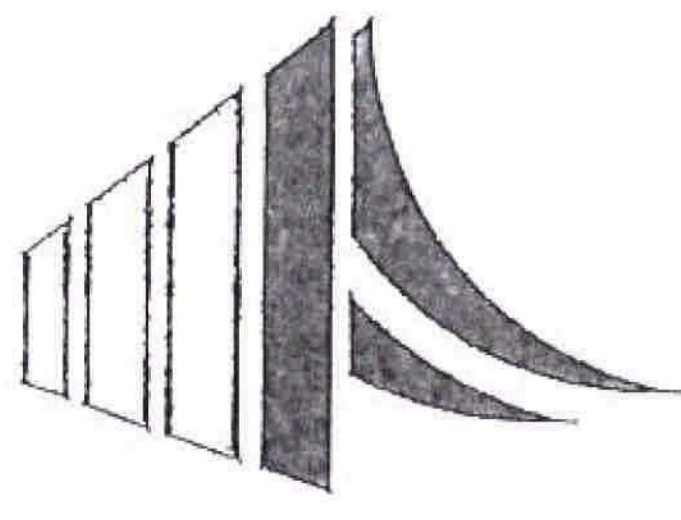
المادة (٥ مكرراً) فقرة أولى :

" للهيئة تقدير احتياجات الدولة من جميع المنتجات المختلفة سواء - كانت نباتية ، حيوانية ، سمكية ، مناخل - ومن ثم القيام بما يلي :

- ١- عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها ٦ أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.
- ٢- تحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكويت من مختلف الأراضي والقسمات المختلفة.
- ٣- توزيع حصص إجبارية على حائزي الأراضي والقسمات (الزراعية ، الحيوانية ، السمكية ، مناخل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة.
- ٤- تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب ، على أن يتألف الفريق من عدة جهات حكومية تبينها المذكرة التنفيذية لهذا القانون ."

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الأول ملف رقم (4)

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

٩
٣٧

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

نسجياً من المشرع الكويتي نحو تحقيق الأمن الغذائي بحيث تصبح الدولة ذات اكتفاء غذائي ذاتي في المنتجات الأساسية التي في مقدور الدولة إنتاجها ، ومتابعة سير العمل بالشكل المطلوب لدى أصحاب الحيازات الزراعية الذين وكلت الحكومة إليهم هذه المهمة ، حتى تنعم البلاد بخيراتها ويتجنب التلاعب بالمبالغ الطائلة التي ترصدها الدولة في تحقيق ذلك. من أجل ذلك كله جاء هذا الاقتراح بقانون ونص على وجوب تحقيق تأمين الغذاء من مختلف المنتجات الزراعية والقسائم ، وأوضح أبعديات عمل الهيئة لتسهيل هذه المهمة وكيفية وقف تلاعب بعض المستغلين للأموال العامة دون القيام بما أسند إليهم من واجبات تنصب في مصلحة الدولة.

وتتاول جميع الأوجه المتاحة للحصول على الغذاء من أراض زراعية وثروات سمكية وحيوانية ومناحل ، كما قرر سحب ما تم تخصيصه لأي شخص تأكدت الهيئة من عدم التزامه بالحصص المقدره له دون أي تعويضات ، وأكد على أن يتم القيام بدراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها ٦ أشهر من تاريخ صدور هذا القانون حتى يكون العمل نابغاً عن دراسة ووعي كاملين.

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (57)

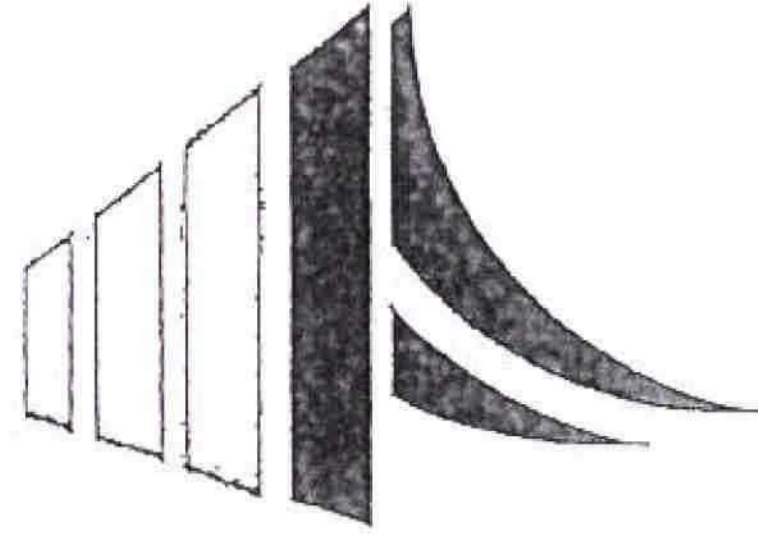
التقرير (السابع والخمسون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية .

إعداد : أ. / فاطمة سعود الشايخ

مراجعة : أ. / سارة أحمد شمس



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

التقرير رقم (58)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ : ٣ شعبان 1439 هـ

الموافق : ١٦ مايو 2018 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

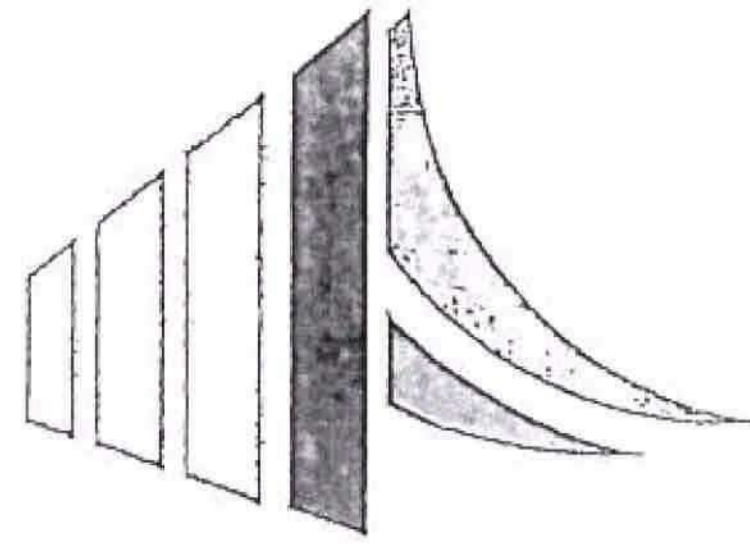
يسرني أن أقدم لكم التقرير الثامن والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية .

برجاء عرضه على المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

يدرج في جدول أعمال الجلسة العامة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
و يحال إلى لجنة المراقبة العامة

رئيس اللجنة

الحميدي بدر السبيعي



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

التاريخ: ٢٠ شعبان 1439هـ

الموافق: ١٦ مايو 2018م

التقرير الثامن والخمسون

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

المقدم من السادة الأعضاء / ماجد مساعد المطيري ،

خالد محمد العتيبي ، الحميدي بدر السبيعي

الإحالة:

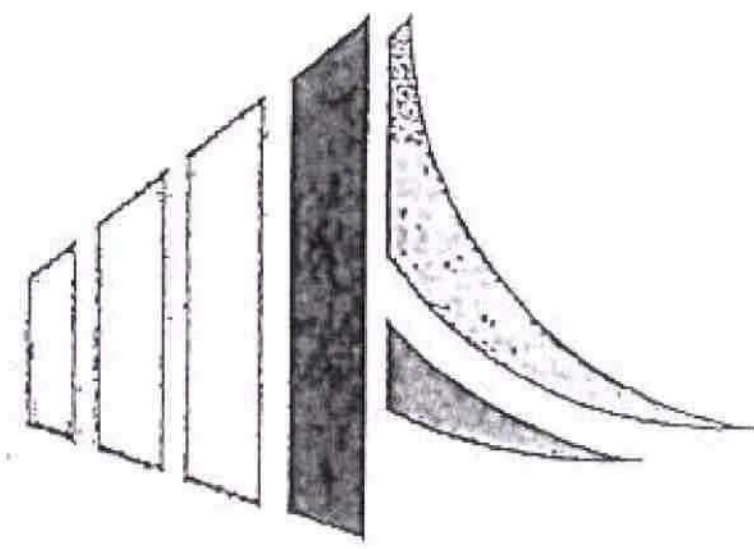
أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ 2017/10/24 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

ورد إلى اللجنة طلب إضافة اسم السيد العضو/ خالد محمد العتيبي إلى الاقتراح بقانون بتاريخ 2018/1/29 .

كما ورد إلى اللجنة طلب إضافة اسم السيد العضو/ الحميدي بدر السبيعي إلى الاقتراح بقانون بتاريخ 2018/3/19 .

اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2018/5/14 .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

موضوع الاقتراح بقانون :

ينص الاقتراح بقانون على استبدال نصي المادتين (5 مكرراً) و (5 مكرراً ب) من القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه بحيث تخفض المدة المقررة للتنازل عن الحيازات وما تم توزيعه على الأفراد والشركات وذلك من خمس سنوات من تاريخ تحقيق الإنتاج كما هو في القانون الحالي إلى سنة واحدة من تاريخ التخصيص أو التوزيع .

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى تشجيع الاستثمار من خلال إعطاء المجال لمن قد يكون أكثر رغبة في الاستثمار والإنتاج .

عرض عمل اللجنة :

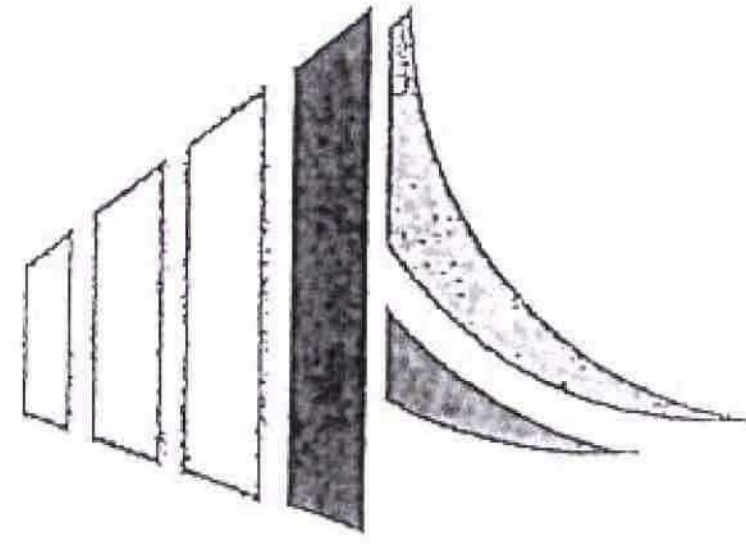
بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون لا تشوب فكرته شبهة مخالفة أحكام الدستور ، كما أن الهدف منه يتوافق مع متطلبات تشجيع الاستثمار والإنتاج الزراعي من خلال تخفيض المدة المقررة للتنازل مما يفيد سرعة انتقال حيازة الأراضي لمن هم أكثر رغبة وقدرة على استغلالها .

رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بأغلبية آراء الحاضرين من أعضائها (4 : 1) على الاقتراح بقانون المشار إليه .

رأي الأقلية :

انبنى رأي الأقلية على التحفظ على فكرة الاقتراح بقانون .



واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء
ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

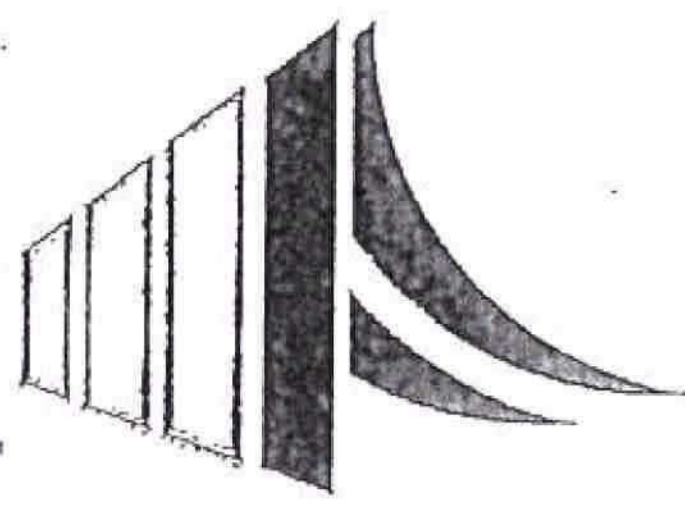
مقرر اللجنة

طلال سعد الجلال

* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراح بقانون .
- مرفق رقم (2) : نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو/ خالد محمد العتيبي إلى الاقتراح بقانون .
- مرفق رقم (3) : نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو/ الحميدي بدر السبيعي إلى الاقتراح بقانون .

مرفق رقم (1)
نسخة من الاقتراح بقانون



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٢٢٩ / ٥٤١

٢٤ أكتوبر ٢٠١٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

ماجد مساعد المطيري

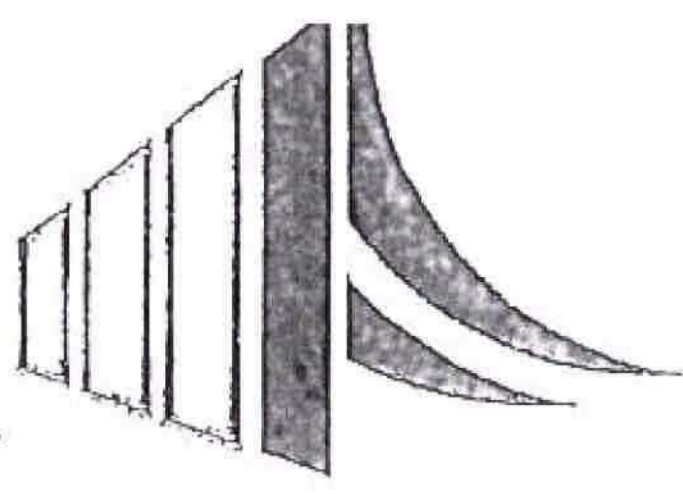
مكتب

عضو مجلس الأمة

بإذن المجلس الدستوري والشريعة والأوقاف
ويوزع على الأعضاء

علي كعبي

٢٠١٧/١٠/١٤



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
 - وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

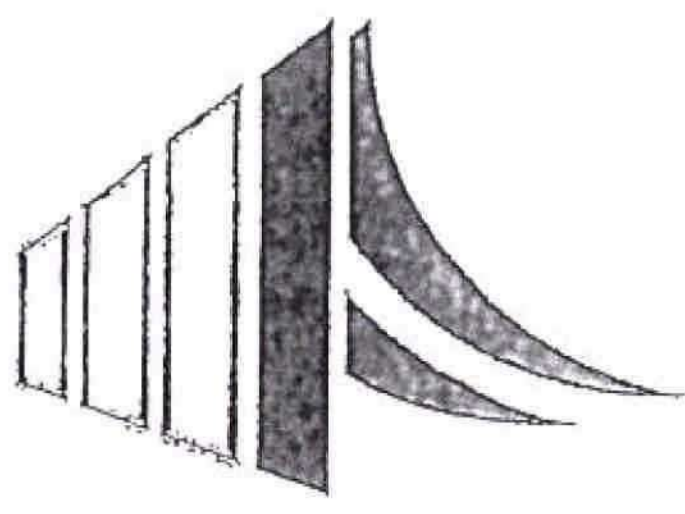
يستبدل بنصي المادتين رقم (٥ مكرراً) و (٥ مكرراً ب) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه النصان الآتيان :

مادة رقم (٥ مكرراً):

" عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمضائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، يجب الالتزام بالأحكام التالية :

أولاً: يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها.

ثانياً: يمنح المخصص له فترة لا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه بالفعل حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراضٍ وحيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات ، وذلك حتى انقضاء فترة سنة واحدة من تاريخ التخصيص أو التوزيع.

وتسري بنود المادة (٥ مكرراً) على المتنازل له.

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة .

مادة رقم (٥ مكرراً ب) :

" مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء

الترخيص الإداري المؤقت ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي :

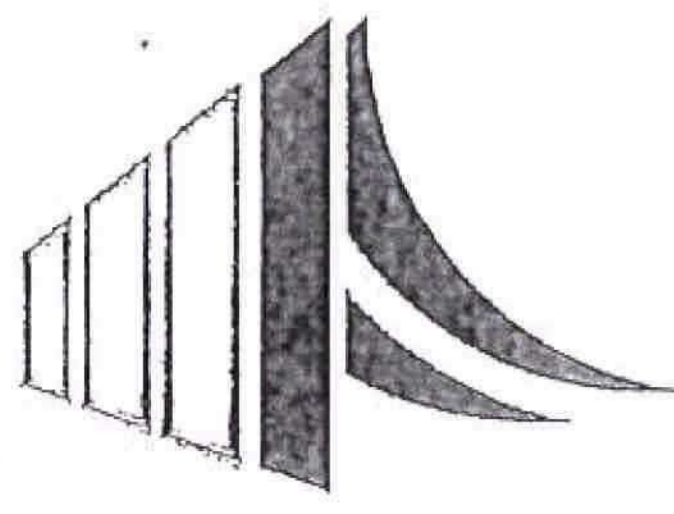
١. كل من استغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.

٢. كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات ، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.

٣. كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - كلها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي سنة واحدة والمنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (٥ مكرراً) دون الإخلال بحق الدولة في استرجاع ما تم تخصيصه.

٤. كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة.

ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة ، دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

ولا يجوز تطبيق المادتين (٨١) و(٨٢) من قانون الجزاء بأي حال على الجرائم المذكورة في هذا القانون ."

(المادة الثانية)

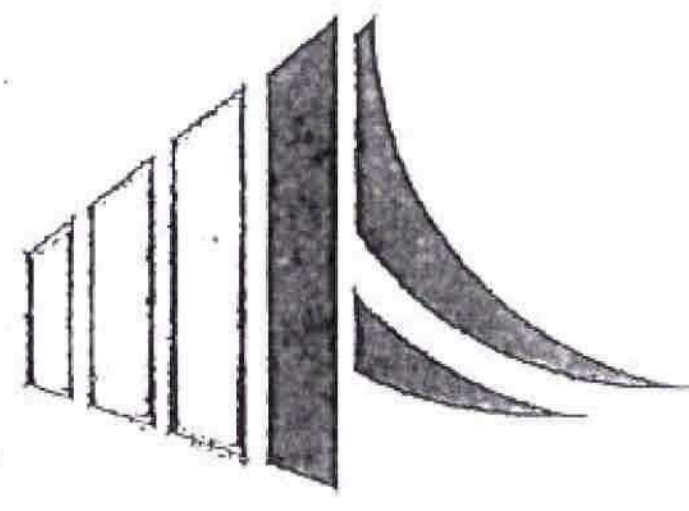
يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

مما لاشك فيه أن صدور القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه جاء نابعا من حرص الدولة على المحافظة على الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية في البلاد ، وعلى تنميتها لزيادة إنتاجياتها المختلفة.

وتشجيعاً للاستثمار في هذا القطاع الحيوي والإنتاجي تحقيقاً للتنمية المنشودة تم تقديم هذا الاقتراح بقانون والذي يتضمن تعديلا على المادة رقم (٥مكرراً) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، حيث تم تخفيض المدة المقررة للتنازل عن الحيازات وما تم توزيعه على الأفراد والشركات وذلك من خمس سنوات إلى سنة واحدة من تاريخ التخصيص كي يعطى المجال لمن هو أكثر رغبة في الاستثمار والإنتاج.

كما تضمن تعديلاً على البند الثالث من المادة رقم (٥مكرراً ب) وذلك باستبدال السنة الواحدة بالخمس سنوات كما يقتضيه التعديل السابق.

٩

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الأول ملف رقم (٤)

مرفق رقم (2)

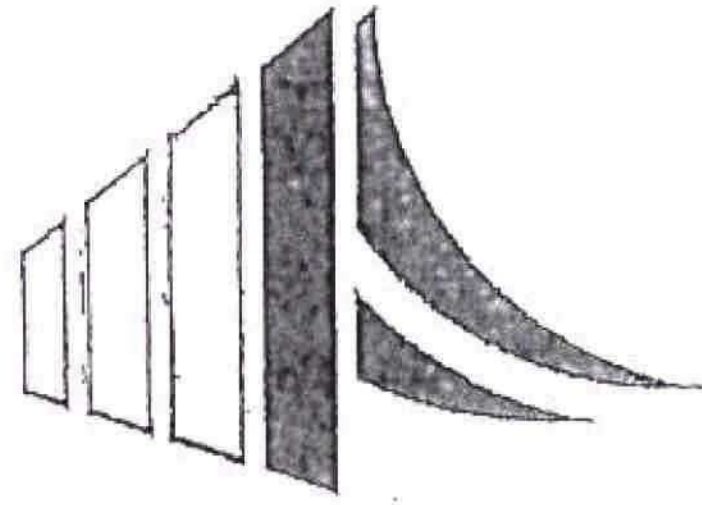
نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو/

خالد محمد العتيبي

02
Khaled Mohammed Al-Otaibi

Member of National Assembly

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

خالد محمد العتيبي

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

المحترم

السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد

الموضوع: إضافة اسمي على اقتراح بقانون

أتقدم بطلب إضافة اسمي على الاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983م ، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، والمقدم من النائب / ماجد مساعد المطيري .

مع خالص التحية ،،،

النائب / خالد محمد العتيبي

بطلب من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عبدالله
2011/11/19

مرفق رقم (3)

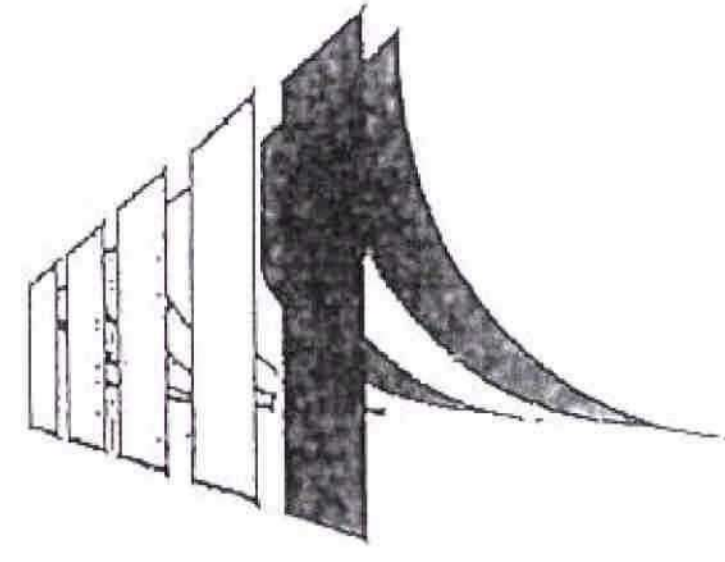
نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو/

الحميدي بدر السبيعي

Al-Humaidi Al-Subaie

Member of National Assembly

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

الحميدي السبيعي

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

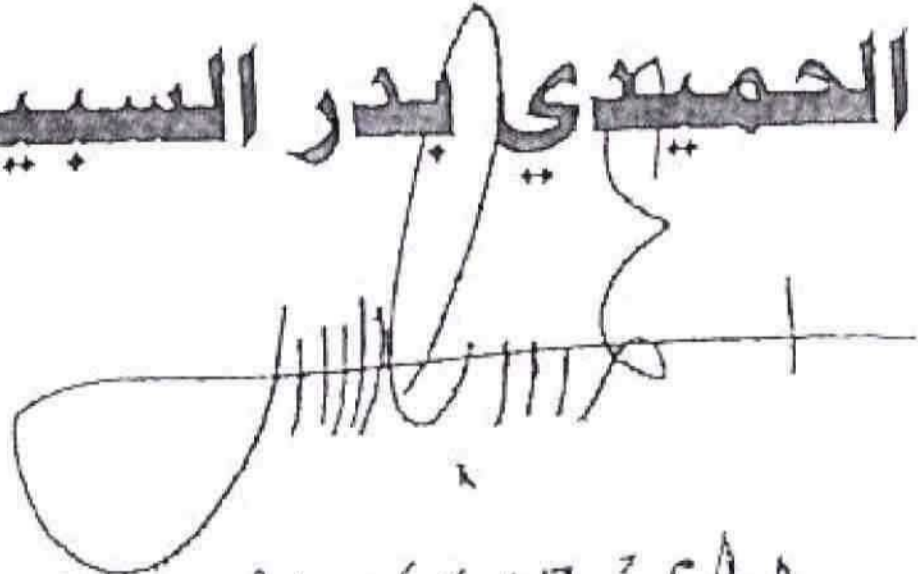
الموضوع: إضافة اسمي على اقتراح بقانون

أتقدم بطلب إضافة اسمي على الاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، والمقدم من النائب/ ماجد مساعد المطيري .

مع خالص التحية ،،،

عضو مجلس الأمة

الحميدي بدر السبيعي


الحميدي بدر السبيعي
عضو مجلس الأمة

بجاءه السيد/ وزير الشؤون التشريعية والقانونية


٢٠١٨/٣/١٩

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

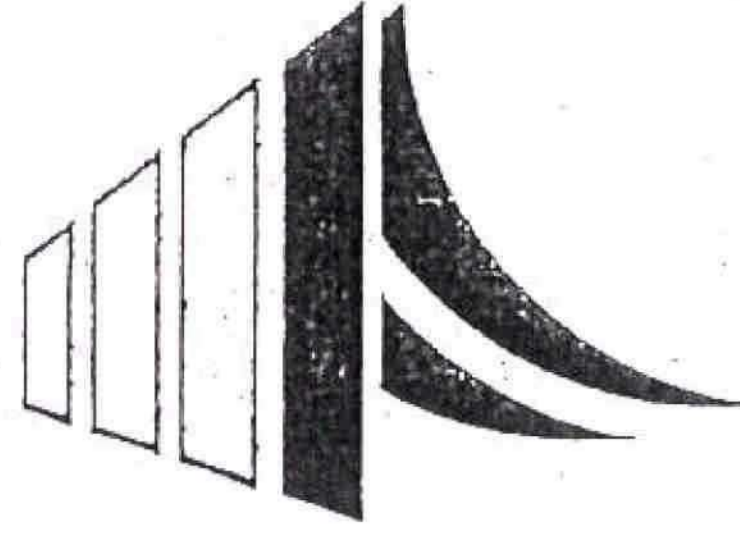
لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (58)

التقرير (الثامن والخمسون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983
بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية .

إعداد : أ. / فاطمة سعود الشايح

مراجعة : أ. / عمر عبداللطيف العجيل



State of Kuwait

مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

التقرير رقم (59)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٢٠ شعبان ١٤٣٩ هـ

الموافق: ١٠ مايو ٢٠١٨ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير التاسع والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية .

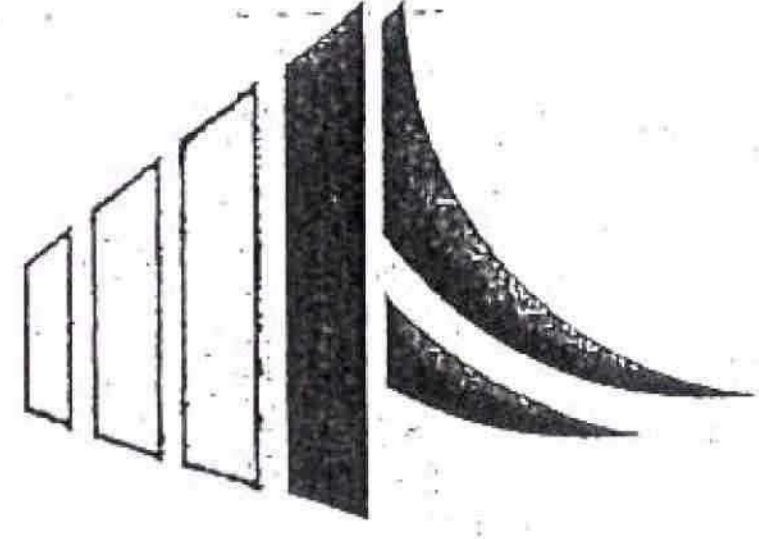
برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة العامة

رئيس اللجنة

الحميدي بدر السبيعي



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

التاريخ: ٢٠ شعبان 1439 هـ
الموافق: ١٧ مايو 2018 م

التقرير التاسع والخمسون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

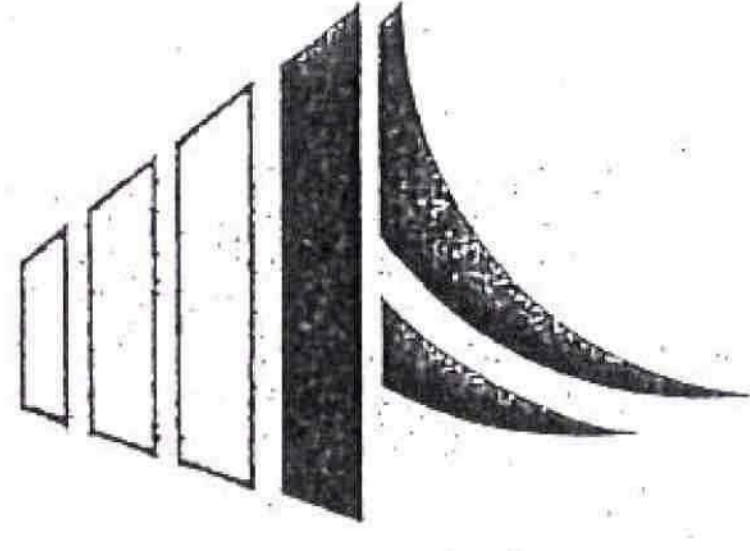
الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983
بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية
المقدم من السيد العضو / خليل إبراهيم الصالح

الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون
المشار إليه بتاريخ 2018/3/15 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2018/5/14 .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

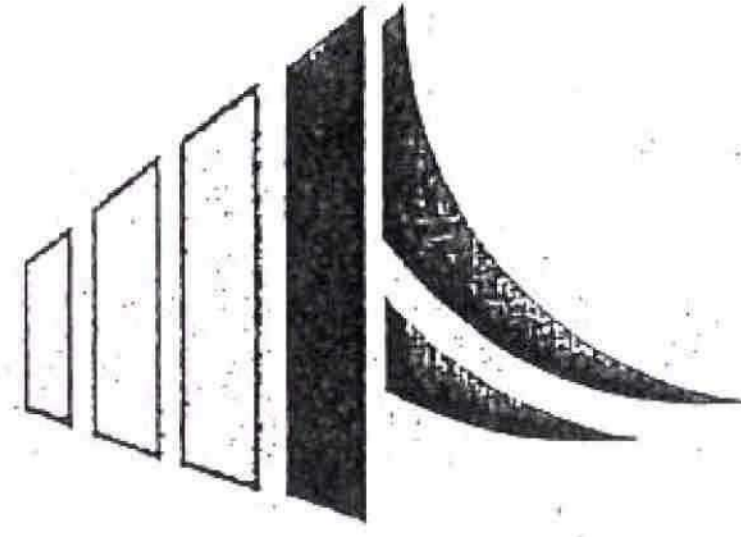
State of Kuwait

موضوع الاقتراح بقانون :

ينص الاقتراح بقانون في مادته الأولى على استبدال نص المادتين (3) و (6) من القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه ، حيث تقضي المادة (3) منه بأن يكون تشكيل مجلس إدارة الهيئة من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص ومحددین بالتخصص ، يعينون بقرار من مجلس الوزراء ، ومدة عضويتهم (4) سنوات قابلة للتجديد لمثل هذه المدة .

وتقضي المادة (6) من الاقتراح بقانون بتعديل مسمى رئيس مجلس الإدارة ليصبح " مدير تنفيذي بدرجة وكيل وزارة " ، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة ، وله حضور اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت على قراراته . كما ينص الاقتراح بقانون في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ انتهاء ولاية مجلس إدارة الهيئة القائم وقت صدوره .

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن المدير العام الذي يفترض أن يخضع لرقابة مجلس الإدارة وتوجيهه وذلك لتلافي التناقض والتضارب في الغايات ، كما يهدف إلى وضع معايير موضوعية وضوابط تشريعية مسبقة تقيد اختيار أعضاء مجلس الإدارة .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

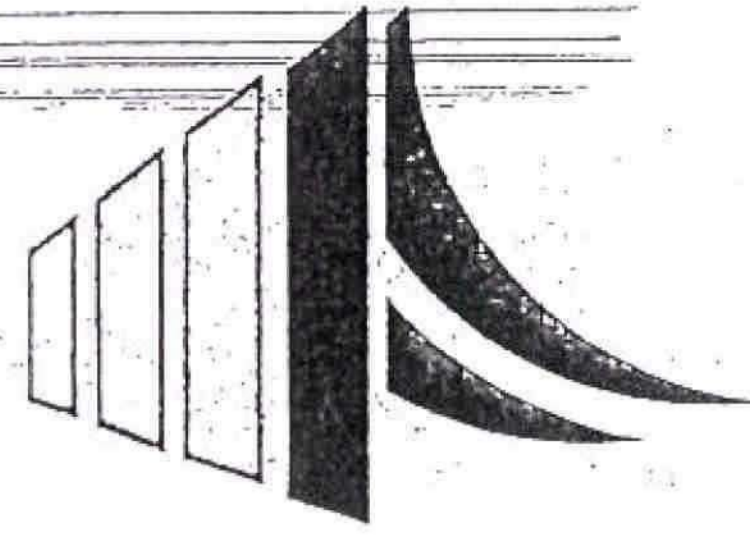
عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون لا تشوب فكرته شبهة مخالفة أحكام الدستور ، إلا أن اللجنة أوردت الملاحظتين التاليتين :

- في المادة الأولى ورد خطأ مادي في الكلمة الأخيرة من البند (2) في المادة (3) المعدلة حيث جاءت كلمة "المادة" وصحتها "المدة" .
- المادة الثانية تحتاج تعديل بالصياغة بحيث يحدد بشكل واضح متى يعمل بالقانون بالنص على توقيت زمني يتزامن مع انتهاء مدة ولاية المجلس الحالي .

رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون مع الملاحظتين السالف ذكرهما على الصياغة .



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء
ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.

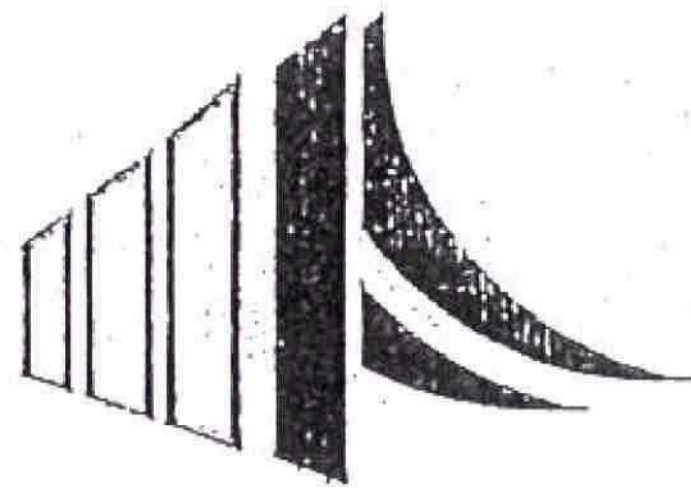
مقرر اللجنة

طلال سعد الجلال

* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراح بقانون .

مرفق رقم (1)
نسخة من الاقتراح بقانون



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

٢٥٩ / ٢٥٨

دولة الكويت

١٥ مارس ٢٠١٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

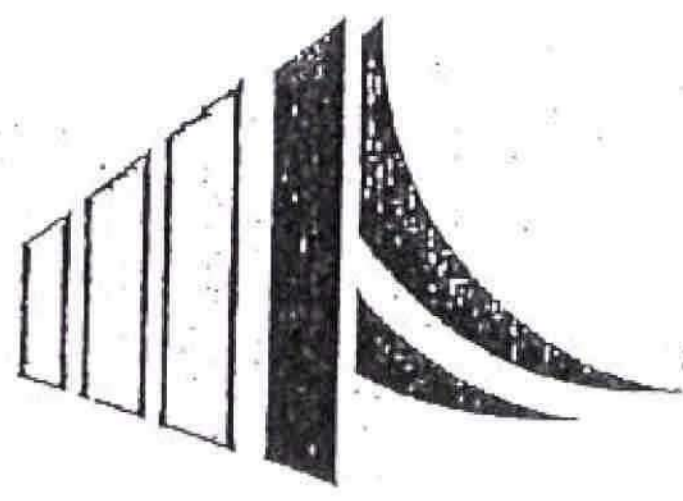
مقدم الاقتراح

خليل إبراهيم الصالح

مكتب النائب
خليل إبراهيم الصالح

محال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ديوان عام الأعضاء

٢٥٩ / ٢٥٨



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصي المادتين (٣ ، ٦) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه النصان الآتيان :

مادة (٣) :

١. يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك يعينهم مجلس الوزراء بقرار منه على النحو التالي :

أ. عضوان من ذوي الخبرة والاختصاص السابق عملهم كمدرء أو وكلاء وزارة مساعدين بالهيئة.

ب. عضوان من المهندسين يرشحهما مجلس إدارة جمعية المهندسين أو المهندسين الزراعيين بحسب الأحوال على ألا يكونا من العاملين بالهيئة وقت اختيارهما.

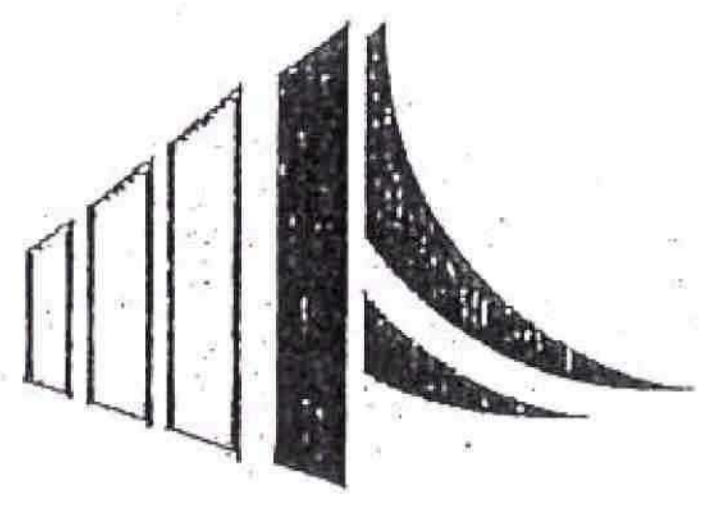
ج. أربعة أعضاء من الأكاديميين والمتخصصين في شؤون الزراعة أو الثروة السمكية أو الثروة الحيوانية الذين سبق عملهم بالهيئة بدرجة مدير أو وكيل مساعد.

د. عضو من اتحاد مربي الأغنام والماشية.

هـ. عضو من المشتغلين بصيد الأسماك يرشحه اتحاد الصيادين.

٢. تكون العضوية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمتل هذه المادة.

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الثاني ملف رقم (٥)



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٣. يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس.
٤. تحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

مادة (٦) :

يكون للهيئة مدير تنفيذي بدرجة وكيل وزارة، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم.
يمثل الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها التنفيذي، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة، وله في سبيل ذلك حضور اجتماعات المجلس على ألا يكون له الحق في التصويت على قرارات المجلس.

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القانون من تاريخ انتهاء ولاية مجلس إدارة الهيئة القائم وقت صدوره.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

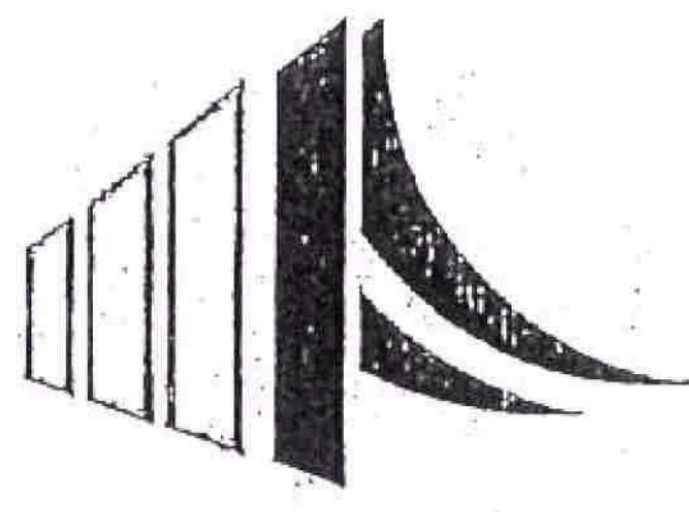
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣
بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

أنشئت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالقانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ كهيئة تابعة لوزارة الأشغال العامة على أن يتولى إدارتها برئاسة الوزير وعضوية عدد من الأعضاء من ذوي الخبرة، على أن يكون للهيئة مدير عام يمثلها أمام القضاء وأمام الغير ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة.

والمقتضى أحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ تم تعديل قانون إنشاء الهيئة ليتم إلحاقها بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وليصبح مجلس إدارتها برئاسة مديرها العام بدلاً من الوزير المختص مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة.

وحسنا فعل المشرع عندما ألغى رئاسة الوزير المختص لمجلس إدارة الهيئة حيث أن الوزير بالنسبة للهيئات بشكل عام يمثل سلطة اعتماد وتوجيه في إطار السياسة العامة للدولة ومن ثم يصبح من غير الملائم أن يترأس مجلس سيطوي لاحقاً اعتماد قراراته وتوجيهه، غير أن إحلال المشرع لمدير الهيئة العام محل الوزير في رئاسة مجلس إدارتها يكون بذلك قد جمع للمدير العام بين سلطات رئيس المجلس الذي يتولى رسم السياسات واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها وبين صلاحيات الرئيس التنفيذي (المدير العام) الذي من المفترض أن يخضع لرقابة مجلس الإدارة وتوجيهه، بما يمثله ذلك من تناقض واضح وتضارب في الغايات الأمر الذي جعل كافة الدول التي تتولى إدارة كل أو بعض مرافقها بواسطة الهيئات العامة تعدل عن هذا الأسلوب مبكراً بفصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب الرئيس التنفيذي (المدير العام).

كما أن استمرار إطلاق يد السلطة التنفيذية في اختيار أعضاء مجلس الإدارة دون وضع معايير أو ضوابط تشريعية مسبقة تقيدها في هذا الصدد من شأنه أن يجعل مناط الاختيار هو ضمان الولاء للسلطة التنفيذية القائمة على الاختيار دون النظر لمعايير الكفاءة والنزاهة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

لذا فقد أصبح من الضروري بل والملح في ظل هذه الإخفاقات والمخالفات التي كانت محلاً للتحقيق من جانب النيابة العامة ومجلس الأمة ومحلاً لملاحظات ديوان المحاسبة المتكررة أن يعاد النظر في قانون إنشاء الهيئة بما يضمن تلافى العيوب السابقة، وذلك بتعديل المادتين (٣) ، (٦) ليكون منصب رئيس مجلس الإدارة منفصلاً عن منصب المدير العام الذي سيتم تغيير مسماه ليصبح " الرئيس التنفيذي " مع تحديد الضوابط اللازمة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، مع إعطاء الرئيس التنفيذي حق حضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له الحق في التصويت على قراراته، ليكون مطلعاً على مداورات ومناقشات المجلس أولاً بأول ليسهل عليه تنفيذ قراراته ودون أن يكون رأيه ذو تأثير على قرار المجلس عند التصويت عليه.

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (59)

التقرير (التاسع والخمسون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية .

إعداد : أ. / فاطمة سعود الشايح

مراجعة : أ. / بشاير حمد العازمي

المرفق رقم (٤)

نسخة من كتاب تبني السيد

العضو/ محمد هايف المطيري

للاقتراحات بقوانين المقدمة

من السيد/ وليد مساعد

الطبيبائي

Mohammad Hayef Al Mutiri

Member of National Assembly

State of Kuwait



محمد هايف المطيري

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم اليكم بطلب تبني جميع الأسئلة والاقتراحات والتي سبق وأن قدمها كلا من الأخوين الفاضلين (د/ وليد مساعد الطببائي) ، (د / جمعان ظاهر الحربش) وذلك عملاً بالمادة 132 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير

مقدم الطلب

النائب / محمد هايف المطيري

محمد هايف المطيري
عضو مجلس الأمة

يحال إلى اللجان المختصة
ويوزع على الأعضاء

محمد هايف المطيري
19/9/15

19/9/15

المرفق رقم (٥)

نسخة من كتاب تبني السيد

العضو/ ثامر سعد الظفيري

للاقتراحات بقوانين المقدمة

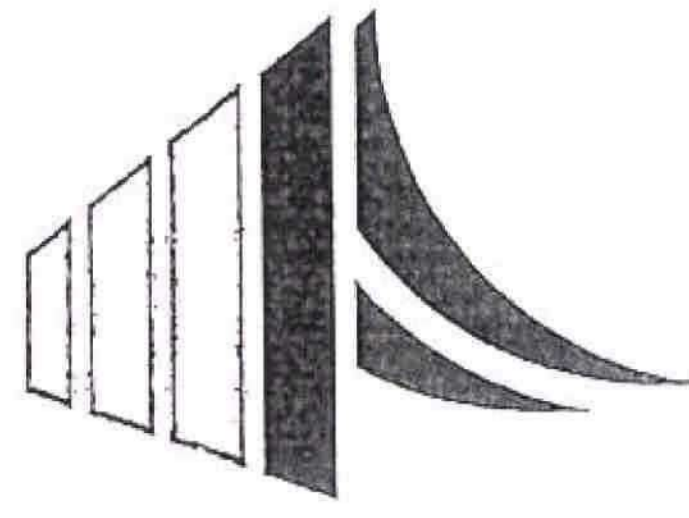
من السيد/ وليد مساعد

الطبيبائي

Thamer Saad Al-Zufairi

Member of National Assembly

State of Kuwait



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

Thamer Saad Al-Zufairi

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

التاريخ: 2019/2/11

المحترم،

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع / إضافة اسمي إلى الاقتراحات بقانون

يرجى إضافة اسمي إلى الاقتراحات بقانون والمقدمة من النائب الدكتور وليد مساعد الطبطبائي والمرفقة بالجدول.

مع خالص التحية،،،

عضو مجلس الأمة

Thamer Saad Al-Zufairi

Thamer Saad Al-Zufairi

عضو مجلس الأمة ①

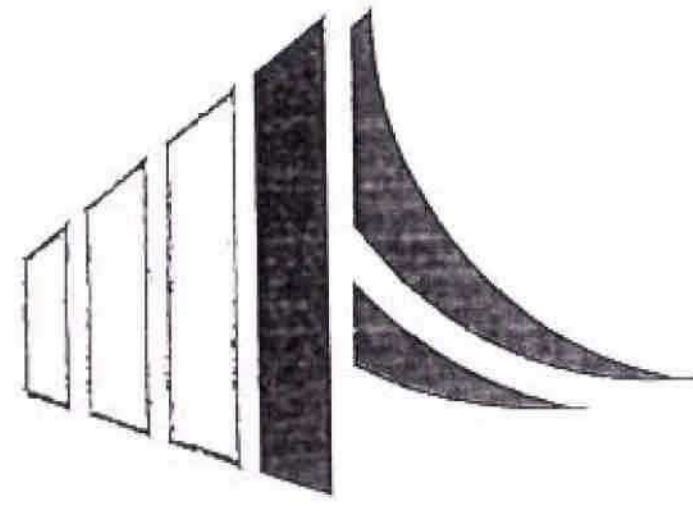
يُعاد إلى اللجان المختصة

على
19/2/19

Thamer Saad Al-Zufairi

Member of National Assembly

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

Thamer Saad Al-Zufairi

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

الموضوع	التاريخ	الرقم	الدور
تعديل بعض أحكام القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية / تلتزم الهيئة بالتفتيش الدائم من خلال فريق المراقبة على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراضي وحيازات زراعية وحظائر المواشي والمصائد البحرية والمناحل بشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون من دون إذن مسبق	23/07/2017	547	الجلسة البرلمانية (1)
المختارين	23/07/2017	548	الجلسة البرلمانية (1)
تعديل بعض أحكام القانون رقم (46) لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة / تحصل نسبة مقدارها (2.5 %) سنوياً يمثل زكاة من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة	23/07/2017	549	الجلسة البرلمانية (1)
تجريم الجماعات الإرهابية.	13/08/2017	557	الجلسة البرلمانية (1)
تعديل المادة (127) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية / يعاقب بالحبس كل من ثبت عليه ارتكابه فعلاً من شأنه إعاقة تحقيقات أو أي نشاط رقابي للهيئة أو لموظفيها	17/08/2017	560	الجلسة البرلمانية (1)
تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية / تشكيل وانتخاب أعضاء مجلس إدارة أي جمعية تعاونية ويجب ان تتوفر لديه عدد من الشروط	05/11/2017	612	الثاني
انشاء جامعة صباح الاحمد.	05/11/2017	614	الثاني
تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات / في شأن: الاجرة السارية بين الطرفين واجرة المثل وكذلك المستأجر و إنهاء العلاقة الاجارية	08/11/2017	618	الثاني
اضافة فقرة جديدة الي المادة 11 من القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية و جمعيات النفع العام / شروط اختيار أعضاء مجلس الادارات للنادية و جمعيات النفع العام بحيث يمتازون بحسن السير والسلوك وكذلك لا يكونون قد سبق الحكم عليهم في جريمة مخلة بالشرف او الامانة	08/11/2017	619	الثاني

المرفق رقم (٦)

نسخة من القانون الأصلي

والقوانين المعدلة له

قانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.	نص القانون الحالي
قانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.	نص القانون الأصلي
مرسوم بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.	التعديل الأول
قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٥ في شأن إضافة المواد (٥ مكرراً ، ٥ مكرراً أ ، ٥ مكرراً ب ، ٥ مكرراً ج) إلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	التعديل الثاني

قانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية

بعد الإطلاع على الدستور وبخاصة المواد 65 و 79 و 109 و 133 و 142 و 148 و 156 و 178 منه وعلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بالقانون رقم 4 لسنة 1977 وعلى القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم بالقانون رقم 112 لسنة 1976 في شأن الحجر الزراعي وعلى المرسوم بالقانون رقم 46 لسنة 1980 في شأن حماية الثروة السمكية وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه
مادة 1

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى - الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية - ويشرف عليها وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء.

- هامش -----

تنص المادة الاولى من المرسوم رقم 2 لسنة 2018م على الاتي:-
مادة أولى

ينقل إلى وزير الإعلام الإشراف على الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، وتكون له السلطات والصلاحيات المقررة للوزير وفقا لأحكام القانون رقم 94 لسنة 1983 المشار إليه.
مادة 2

الغرض من انشاء الهيئة هو القيام بالاعمال المتعلقة بتنمية الزراعة بقطاعاتها النباتية والحيوانية وتطويرها وتنمية الثروة السمكية وحمايتها وللهيئة في سبيل تحقيق اغراضها على وجه الخصوص:-
1 - الاشراف على استعمالات الاراضى والمياه للاغراض الزراعية والسمكية بما يكفل حسن استغلالها والمحافظة عليها.

2 - الاشراف على عمليات صيد الاسماك وتنظيمها بما يكفل تنمية الثروة السمكية.

3 - توسيع نطاق الرقعة الزراعية في البلاد باستصلاح الاراضى وتجهيتها للزراعة وتوزيع الاراضى المستصلحة بالاولوية على المزارعين من اصحاب الحيازات السابقة التى استولت عليها الدولة تعويضا لهم عن هذه الحيازات.

4 - القيام بالدراسات والبحوث واعداد التجارب وانشاء المزارع النموذجية وجمع البيانات الاحصائية.

5 - تقديم الارشاد فى مجال الثروات النباتية والحيوانية والسمكية بما يحقق زيادة الانتاج والاستغلال الافضل للامكانات.

6 - تشجيع زراعة المحاصيل الملائمة وتربية المواشى والدواجن وصيد الاسماك وتسويقها.

7 - تقديم الخدمات فى مجال وقاية النبات والحيوان وحماية الثروة السمكية واقامة المحاجر الزراعية والبيطرية والاشراف عليها.

8 - المشاركة فى تأسيس الشركات المساهمة فى الحدود اللازمة لتحقيق اغراض الهيئة والاعراض المرتبطة بها.

9 - توطيد العلاقة وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالبحوث المشتركة مع الهيئات ومراكز البحوث التى تزاوول اعمالا مشابهة او التى لها علاقة باغراض الهيئة محليا واقليميا ودوليا.

10 - العناية بقطاع المناحل وتنميتها والتوسع فيها.

11 - تشجيع الصناعات الغذائية المتعلقة بالنشاط الزراعى ومنتجاته.

12 - يجوز شراء وتسويق المنتجات الغذائية المنتجة فى الكويت.

- 13 - الاشراف على تنفيذ جميع الأنشطة الزراعية الانتاجية على مستوى الدولة ، وكذلك الاشراف على تنفيذ جميع الأنشطة الزراعية التجميلية بالتنسيق مع البلدية.
- 14 - الاشراف على المراعى والعمل على تنميتها وتطويرها وترشيد استغلالها والمحافظة عليها بالاشتراك مع الجهات المعنية بالدولة.
- 15 - إنشاء المنتزهات الصحراوية والاشراف عليها والعمل على مقاومة التصحر بالوسائل الكفيلة للحد منه ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة ووفقا للمخططات التي تضعها البلدية.

مادة 3

يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يشكل على الوجه التالى:-

- المدير العام للهيئة - رئيسا
- عشرة اعضاء من ذوى الخبرة والكفاءة ، يعينوا بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على ترشيح الوزير المختص.

ويختار مجلس الادارة من بين اعضائه نائبا للرئيس.

وتحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير المختص مكافآت اعضاء مجلس الادارة.

مادة 4

يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الاقل ، ويضع الوزير المختص بناء على اقتراح رئيس مجلس الادارة نظام العمل بالمجلس وقواعد واجراءات ومواعيد اجتماعه.

ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور اغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه.

وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لاراء الاعضاء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس.

ويبلغ رئيس المجلس القرارات التى يتخذها المجلس الى الوزير المختص خلال اسبوع من تاريخ صدورها ، وللوزير حق الاعتراض عليها خلال -15- يوما من تاريخ ابلاغها اليه والا تصبح نافذة.

ويجوز لمجلس الادارة ان يشكل من بين اعضائه ومن غيرهم لجانا دائمة او مؤقتة يعهد اليها بدراسة بعض ما يراه من الموضوعات ، كما يجوز ان يعهد الى رئيسه ببعض اختصاصاته وله ان يفوض احد اعضائه فى القيام بمهمة محددة.

مادة 5

لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لتحقيق اغراض الهيئة ، وله على الاخص:-

- 1 - رسم السياسة العامة للهيئة والاشراف على تنفيذها.
- 2 - وضع خطط وبرامج التنمية للثروات النباتية والحيوانية والسمكية والاشراف على تنفيذها.
- 3 - اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم المتعلقة بالزراعة والثروة السمكية.
- 4 - وضع الاسس والقواعد لتخصيص وتوزيع واستغلال الحيازات الزراعية حظائر الماشية والمصايد البحرية واجراءات الحصول عليها وكيفية مراقبتها.
- 5 - تحديد فئات الدعم للمزارعين ومربى الحيوانات وصيادى الاسماك وشروط استحقاقه وكيفية تقديمه وذلك فى نطاق الحدود التى تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء.
- 6 - وضع اللوائح المالية والادارية والفنية التى تسيير عليها الهيئة.
- 7 - اقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامى قبل عرضها على الجهات المختصة.

مادة 5 مكررا

عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، يجب الإلتزام بالأحكام التالية:-

- أولاً: يحظر على المخصص له إستغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التى خصصت من أجلها.
- ثانياً: يمنح المخصص له فترة لا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تثبيت الحدود وإستلامه للموقع، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه بالفعل حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التى تحددها الهيئة.
- ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراض وحيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد

البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الإستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات، وذلك حتى إنقضاء فترة خمسة أعوام من تاريخ تحقيق الإنتاج. وتسري بنود المادة (5 مكررا) على المتنازل له. وفي جميع الأحوال، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة.

مادة 5 مكررا أ

يجب على الهيئة التفتيش الدائم على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراض وحيازات زراعية وحظائر الماشية، والمصائد البحرية والمناحل، وغيرها من الحيازات للغير وبشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق، إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة. وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه للهيئة، خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بإلغاء الترخيص وسحب الحيازة.

مادة 5 مكررا ب

مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص وإتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري المؤقت، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي:-

- 1- كل من إستغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.
- 2- كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تثبيت الحدود وإستلامه للموقع - عدم تحقيقه إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.
- 3- كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الإستثمار أو الإيجار - كلها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي خمسة أعوام المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من المادة (5 مكررا) دون الإخلال بحق الدولة لإسترجاع ما تم تخصيصه.
- 4- كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو إشتراك أو سهل لإتمام الجريمة. ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، دون الإخلال بحق الدولة لإسترجاع ما تم تخصيصه.

ولا يجوز تطبيق المادتين (81 و82) من قانون الجزاء بأي حال على الجرائم المذكورة في هذا القانون.

مادة 5 مكررا ج

يلتزم المنتفع الحالي للحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل أو غيرها من الحيازات - قبل تاريخ العمل بهذا القانون - بتوفيق أوضاعه وفقاً لما تنص عليه المادة (5 مكررا)، وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون، وإلا كان للهيئة سحب ما تم تخصيصه وتوزيعه له من أراضي الحيازات دون أن يكون له الحق بالرجوع على الهيئة بأي تعويض - أيا كان سببه - وفي حالة قيامه بتعديل وضعه خلال السنة تسري عليه أحكام المادة (5 مكررا).

مادة 6

يكون للهيئة مدير عام، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم. ويمثل الهيئة في علاقاتها بالغير وامام القضاء مديرها العام، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسات والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة.

مادة 7

تكون للهيئة ميزانية ملحقة يعدها مدير عام الهيئة ويقرها مجلس الإدارة وتسرى في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة، وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول يوليو من كل عام وتنتهي في الثلاثين من يونيو من العام التالي، وتستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في الثلاثين من يونيو من السنة المالية التالية.

مادة 8

تعمل الهيئة العامة على دعم المنتجات الزراعية والحيوانية ، على ضوء الانتاج ، كما تقوم الهيئة على تسويق تلك المنتجات ، وعند البدء بتنفيذ الدعم عن طريق الهيئة يلغى اى شكل آخر من اشكال الدعم لنفس الجهات التى تقوم الهيئة بدعمها ، وللهيئة حق تحديد نوع المنتج الذى تقوم بتشجيعه.

مادة 9

يعهد للهيئة فور انشائها بادرارة وتشغيل المرافق الزراعية بوزارة الاشغال العامة، ويجوز بمرسوم ان يعهد للهيئة بادرارة وتشغيل مرافق اخرى ذات علاقة بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسلمكية.

مادة 10

يستمر العمل باللوائح والنظم والقرارات المعمول بها فى المرافق التى يعهد للهيئة بادرارتها وتشغيلها الى حين استبدال غيرها بها.

كما يستمر العمل بفئات وشروط الدعم للمزارعين ومربى الحيوانات وصيادى الاسماك المعمول بها الى ان تعدل بالزيادة او النقص بقرار من مجلس الادارة وفقا للمادة -5- من هذا القانون.

ويستمر موظفو المرافق التى يعهد بادرارتها وتشغيلها الى الهيئة فى اعمالهم الى ان يصدر قرار من مجلس ادارة الهيئة بنقل من يرى نقله من هؤلاء الموظفين اليها وذلك خلال مدة سنة من تاريخ اسناد ادارة وتشغيل تلك المرافق اليها وينقل الى وظيفة اخرى بوزارة الاشغال العامة او غيرها من الوزارات من لم يصدر قرار بنقله الى الهيئة.

مادة 11

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الاحمد

صدر بقصر السيف فى: 4 رمضان 1403 هـ

الموافق: 15 يونية 1983 م

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣

بانشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية

- ٦ - تشجيع زراعة المحاصيل الملائمة وتربية المواشى والدواجن وصيد الاسماك وتسويقها .
- ٧ - تقديم الخدمات في مجال وقاية النبات والحيوان وحماية الثروة السمكية واقامة المحاجر الزراعية والبيطرية والاشراف عليها .
- ٨ - المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة في الحدود اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة والاعراض المرتبطة بها .
- ٩ - توطيد العلاقة وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالبحوث المشتركة مع الهيئات ومراكز البحوث التي تزاول اعمالا مشابهة أو التي لها علاقة باغراض الهيئة محليا واقليميا ودوليا .
- ١٠ - العناية بقطاع المناحل وتنميتها والتوسع فيها .
- ١١ - تشجيع الصناعات الغذائية المتعلقة بالنشاط الزراعي ومنتجاته .
- ١٢ - يجوز شراء وتسويق المنتجات الغذائية المنتجة في الكويت .

مادة ٣

- يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يشكل برئاسة وزير الاشغال العامة وعضوية المدير العام للهيئة وسبعة اعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بقرار منه .
- وتكون العضوية لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد لمثل هذه المدة .
- ويختار مجلس الادارة من بين اعضاءه نائبا للرئيس .
- وتحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير مكافآت اعضاء مجلس الادارة .

مادة ٤

- يجتمع مجلس ادارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا

بعد الاطلاع على الدستور وبخاصة المواد ٦٥ و ٧٩ و ١٠٩ و ١٣٣ و ١٤٢ و ١٤٨ و ١٥٦ و ١٧٨ منه وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بانشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن الحجر الزراعي وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن حماية الثروة السمكية وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

مادة ١

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى « الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية » يشرف عليها وزير الاشغال العامة .

مادة ٢

الغرض من انشاء الهيئة هو القيام بالاعمال المتعلقة بتنمية الزراعة بقطاعاتها النباتية والحيوانية وتطويرها وتنمية الثروة السمكية وحمايتها وللهيئة في سبيل تحقيق اغراضها على وجه الخصوص :

- ١ - الاشراف على استعمالات الاراضي والمياه للاغراض الزراعية والسمكية بما يكفل حسن استغلالها والمحافظة عليها .
- ٢ - الاشراف على عمليات صيد الاسماك وتنظيمها بما يكفل تنمية الثروة السمكية .

٣ - توسيع نطاق الرقعة الزراعية في البلاد باستصلاح الاراضي وتهيئتها للزراعة وتوزيع الاراضي المستصلحة بالاولوية على المزارعين من أصحاب الحيازات السابقة التي استولت عليها الدولة تعريضا لهم عن هذه الحيازات .

- ٤ - القيام بالدراسات والبحوث واعداد التجارب وانشاء المزارع النموذجية وجمع البيانات الاحصائية .
- ٥ - تقديم الارشاد في مجال الثروات النباتية والحيوانية والسمكية بما يحقق زيادة الانتاج والاستغلال الافضل للامكانات .

ويقرها مجلس الادارة وتسرى فى شأنها الاحكام الخاصة بميزانية الدولة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول يوليو من كل عام وتنتهى فى الثلاثين من يونيو من العام التالى ، وتستثنى من ذلك السنة المالية الاولى فتبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى الثلاثين من يونيو من السنة المالية التالية .

مادة ٨

تعمل الهيئة العامة على دعم المنتجات الزراعية والحيوانية ، على ضوء الانتاج ، كما تقوم الهيئة على تسويق تلك المنتجات ، وعند البدء بتنفيذ الدعم عن طريق الهيئة يلغى أى شكل آخر من أشكال الدعم لنفس الجهات التى تقوم الهيئة بدعمها ، وللهيئة حق تحديد نوع المنتج الذى تقوم بتشجيعه .

مادة ٩

يعهد للهيئة فور انشائها بادارة وتشغيل المرافق الزراعية بوزارة الاشغال العامة ، ويجوز بمرسوم أن يعهد للهيئة بادارة وتشغيل مرافق أخرى ذات علاقة بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية .

مادة ١٠

يستمر العمل باللوائح والنظم والقرارات المعمول بها فى المرافق التى يعهد للهيئة بادارتها وتشغيلها الى حين استبدال غيرها بها .
كما يستمر العمل بفئات وشروط الدعم للمزارعين ومربي الحيوانات وصيادى الاسماك المعمول بها الى أن تعدل بالزيادة أو النقص بقرار من مجلس الادارة وفقا للمادة (٥) من هذا القانون .

ويستمر موظفو المرافق التى يعهد بادارتها وتشغيلها الى الهيئة فى أعمالهم الى أن يصدر قرار من مجلس ادارة الهيئة بنقل من يرى نقله من هؤلاء الموظفين اليها وذلك خلال مدة سنة من تاريخ اسناد ادارة وتشغيل تلك المرافق اليها وينقل الى وظيفة أخرى بوزارة الاشغال العامة أو غيرها من الوزارات من لم يصدر قرار بنقله الى الهيئة .

مادة ١١

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

امير الكويت

جاير الاحمد

صدر بقصر السيف فى : ٤ رمضان ١٤٠٣ هـ

الموافق : ١٥ يونية ١٩٨٣ م

بعضرر أغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم ، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .
وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويضع الوزير نظام العمل فى المجلس وقواعد واجراءات ومراعيه اجتماعاته وأمانة سره .
ويجزر للمجلس أن يشكل لجانا دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه ومن غيرهم ، ويضع لكل لجنة ما قد يراه من احكام خاصة فى شأنها ، وذلك لدراسة ما يعهد به اليها من موضوعات .

مادة ٥

لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لتفحيق اغراض الهيئة ، وله على الاخص :

١ - رسم السياسة العامة للهيئة والاشراف على تنفيذها .

٢ - وضع خطط وبرامج التنمية للثروات النباتية والحيوانية والسمكية والاشراف على تنفيذها .

٣ - اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم المتعلقة بالزراعة والثروة السمكية .

٤ - وضع الاسس والقواعد لتخصيص وتوزيع واستغلال الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصايد البحرية واجراءات الحصول عليها وكيفية مراقبتها .

٥ - تحديد فئات الدعم للمزارعين ومربي الحيوانات وصيادى الاسماك وشروط استحقاقه وكيفية تقديمه وذلك فى نطاق الحدود التى تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء .

٦ - وضع اللوائح المالية والادارية والفنية التى تسيير عليها الهيئة .

٧ - اقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامى قبل عرضها على الجهات المختصة .

مادة ٦

يكون للهيئة مدير عام ، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيين كل منهم مرسوم .
ويمثل الهيئة فى علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها العام ، ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسات والقرارات التى يضعها مجلس الادارة .

مادة ٧

تكون للهيئة ميزانية ملحقة يعدها مدير عام الهيئة

مرسوم بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٨

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون

الزراعة والثروة السمكية

الذين يتألف منهم المجلس ، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الاعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .
ويبلغ رئيس المجلس القرارات التي يتخذها المجلس الى الوزير المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها ، وللوزير حق الاعتراض عليها خلال (١٥) يوما من تاريخ ابلاغها اليه والالتصيح نافذة .

ويجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم لجانا دائمة أو مؤقتة يعهد اليها بدراسة بعض ما يراه من الموضوعات ، كما يجوز أن يعهد الى رئيسه ببعض اختصاصاته وله أن يفوض أحد أعضائه في القيام بمهمة محددة

مادة ثانية

يضاف الى المادة (٢) من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ثلاثة بنود جديدة بالنصوص التالية :

بنـد ١٣ :

الاشراف على تنفيذ جميع الانشطة الزراعية الانتاجية على مستوى الدولة ، وكذلك الاشراف على تنفيذ جميع الانشطة الزراعية التجميلية بالتنسيق مع البلدية .

بنـد ١٤ :

الاشراف على المراعي والعمل على تميمتها وتطويرها وترشيد استغلالها والمحافظة عليها بالاشتراك مع الجهات المعنية بالدولة .

بنـد ١٥ :

انشاء المنتزهات الصحراوية والاشراف عليها والعمل على مقاومة التصحر بالوسائل الكفيلة للحد منه ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة ووفقا للمخططات التي تضعها البلدية .

مادة ثالثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت

جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم الصباح

وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

راشد عبدالعزيز الراشد

صدر بقصر السيف في : ٦ رجب ١٤٠٨ هـ

الموافق : ٢٣ فبراير ١٩٨٨ م

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يولييه سنة ١٩٨٦ م ،

وعلى المواد ٢١ و ١٣٣ و ١٤٨ و ١٥٦ من الدستور ، وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن بلدية الكويت والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن الحجر الزراعي ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ، والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٠ في شأن حماية الثروة السمكية ،

وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٤ من ابريل سنة ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية .

وبناء على عرض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة أولى

يستبدل بنصوص المواد ١ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٤

لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، النصوص التالية :

مادة ١ :

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى (الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية) ويشرف عليها وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

مادة ٣ :

يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يشكل على الوجه التالي :

- المدير العام للهيئة رئيسا

- عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة ، يعينوا

بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على ترشيح الوزير المختص .

ويختار مجلس الادارة من بين أعضائه نائبا للرئيس .

وتحدد بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح

الوزير المختص مكافآت أعضاء مجلس الادارة .

مادة ٤ :

يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين

على الاقل ، ويضع الوزير المختص بناء على اقتراح رئيس

مجلس الادارة نظام العمل بالمجلس وقواعد واجراءات ومواعيد اجتماعه .

ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور أغلبية الاعضاء

قانون رقم 24 لسنة 2015

في شأن إضافة المواد (5 مكرراً ، 5 مكرراً أ
5 مكرراً ب ، 5 مكرراً ج) إلى القانون رقم (94)
لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة
والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون
الجزء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية الصادر
بالقانون رقم (17) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1980 بإصدار
القانون المدني وتعديلاته ،
- وعلى القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة
لشئون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :-

(مادة أولى)

يضاف إلى القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه المواد (5
مكرراً ، 5 مكرراً أ ، 5 مكرراً ب ، 5 مكرراً ج) ونصها الآتي :-
مادة (5 مكرراً) :

" عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر
الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات ، يجب
الالتزام بالأحكام التالية :-

أولاً : يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير
الأغراض التي خصصت من أجلها .

ثانياً : يمنح المخصص له فترة لا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من
تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع ، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت
أنه بالفعل حقق إنتاجاً من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو
مناحله أو غيرها من الحيازات ، وذلك حسب أحوال كل تخصيص
وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة .

ثالثاً : يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراضٍ وحيازات
زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من
الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة
غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو
بينهم وبين القطاع الخاص ، وتكون باطلة بقوة القانون تلك
التصرفات ، وذلك حتى انقضاء فترة خمسة أعوام من تاريخ تحقيق
الإنتاج .

وتسري بنود المادة (5 مكرراً) على المتنازل له .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق
ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة ."

مادة (5 مكرراً أ) :

" يجب على الهيئة التفتيش الدائم على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من
أراضٍ وحيازات زراعية وحظائر الماشية ، والمصائد البحرية و
المناحل ، وغيرها من الحيازات للغير وبشكل دوري تنفيذاً لأحكام
هذا القانون ، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما
سبق ، إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة .

وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه للهيئة ، خلال شهر من
قرار الهيئة الصادر بإلغاء الترخيص وسحب الحيازة ."

وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وإلا كان للهيئة سحب ما تم تخصيصه وتوزيعه له من أراضي الحيازات دون أن يكون له الحق بالرجوع على الهيئة بأي تعويض - أي كان سببه - وفي حالة قيامه بتعديل وضعه خلال السنة تسري عليه أحكام المادة (5 مكرراً) .

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب أمير الكويت

نواف الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 24 رجب 1436 هـ

الموافق : 13 مايو 2015 م

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم (24) لسنة 2015

في شأن إضافة المواد (5 مكرراً ، 5 مكرراً أ ، 5 مكرراً ب ،

5 مكرراً ج) إلى القانون رقم (94) لسنة 1983

بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية

مما لا شك فيه أن صدور القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية جاء نابعا من حرص الدولة على المحافظة على الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية في البلاد، وتولية منها هذا الاهتمام الكبير في تلك الثروات من أجل تمتيتها لزيادة إنتاجاتها المختلفة، لأنه وإن كانت تلك الثروات تعد ملكية خاصة لأصحابها وذات حقوق فردية خاصة بهم، إلا أن لها

مادة (5 مكرراً ب):

" مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري المؤقت ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي :-

1. كل من استغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير

الأغراض التي خصصت من أجلها .

2. كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تثبيت

الحدود واستلامه للموقع - عدم تحقيقه انتاجاً من زراعته

أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من

الحيازات ، وذلك حسب أحوال كل تخصيص .

3. كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق

بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو

الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكلها أو جزء منها -

مع الغير قبل مضي الخمسة أعوام المنصوص عليها في

البند (ثالثاً) من المادة (5 مكرراً) دون الإخلال بحق

الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه .

4. كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة

أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة .

ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة ،

دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه .

ولا يجوز تطبيق المادتين (81 و 82) من قانون الجزاء بأي حال

على الجرائم المذكورة في هذا القانون".

مادة (5 مكرراً ج):

" يلتزم المنتفع الحالي للحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد

البحرية والمناحل أو غيرها من الحيازات - قبل تاريخ العمل بهذا

القانون - بتوفيق أوضاعه وفقاً لما تنص عليه المادة (5 مكرراً) ،

دون أن يعتبر هذا التنظيم القانوني تدخلا مباشرا في الحقوق الفردية الخاصة بالثروات المذكورة.

ومن ثم نص القانون المقترح في مادته الأولى بأن يضاف إلى القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه المواد (5) مكررا،

5 كرا أ ، 5 مكررا ب ، 5 مكررا ج) وذلك على النحو التالي:

- نصت المادة (5) مكررا) من القانون على أنه عند قيام الهيئة بتخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، يجب الالتزام بالأحكام التالية:

أولاً: يحظر على المخصص له استغلال ما تم تخصيصه له لغير الأغراض التي خصصت من أجلها.

ثانياً: يمنح المخصص له فترة لاتزيد على ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع، ليقدم أمام الهيئة ما يثبت أنه بالفعل حقق إنتاجا من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناخله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص وبآليات الإثبات التي تحددها الهيئة.

ثالثاً: يحظر أن يخضع ما تم تخصيصه وتوزيعه من أراض وحيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات - كلها أو جزء منها - للتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار بين الأفراد أو بينهم وبين القطاع الخاص، وتكون باطلة بقوة القانون تلك التصرفات، وذلك حتى انقضاء فترة خمسة أعوام من تاريخ تحقيق الإنتاج.

وتسري بنود المادة (5) مكررا) على المتنازل له.

وظيفة اجتماعية في خدمة المجتمع، وهو مانص عليه الدستور في المادة (16) منه أن : (الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون).

وحكم الدستور في ذلك تضمن أمرا جوهريا مفاده أن الحقوق الفردية لاتطلق على عواهنها وإنما يجب أن تنظم ممارستها بموجب قانون حتى تستغل تلك الحقوق بما يعود بالمنفعة على المجتمع.

وتطبيقا لحرص الدولة على الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية في البلاد، فقد عهد القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه إلى الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية اختصاصها بتوزيع أراض وحيازات زراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات، لتمكين أصحاب هذه الحيازات من استغلالها بما يعود بالنفع على المجتمع، وكل ذلك تطبيقا عمليا للمادة (16) من الدستور.

وبالرغم من قيام الهيئة بذلك الاختصاص على أكمل وجه، إلا أن القانون رقم (94) لسنة 1983 جاء عاجزا عن مواجهة الاستغلال السيء الذي يقوم به بعض أصحاب الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية لما يتم تخصيصه لهم، فنجد الكثير من هؤلاء قد استغل التخصيص في غير الأغراض التي خصصت له فنجد، وهو الغالب، استغلال المساحات المخصصة من الهيئة المذكورة لعمل استراحات ترفيهية يتم تأجيرها لآخرين بمقابل أو بدون مقابل، ومن ثم فلا يتحقق أي إنتاج للثروات الزراعية والحيوانية والسمكية.

ومن أجل مواجهة تلك المثالب، فقد أعد هذا القانون لإعادة تنظيم الحقوق الفردية في الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية طالما أن المادة (16) من الدستور تجيز تنظيم تلك الحقوق الفردية بقانون

الخمسة أعوام المنصوص عليها في البند (ثالثا) من المادة (5 مكررا) دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.

4 - كما يعاقب بذات الغرامة إذا كان الجاني من موظفي الهيئة أو اشترك أو سهل لإتمام الجريمة.

ويعاقب على الشروع في الجرائم السابقة بعقوبة الجريمة التامة، دون الإخلال بحق الدولة لاسترجاع ما تم تخصيصه.

ولايجوز تطبيق المادتين (81 و82) من قانون الجزاء بأي حال على الجرائم المذكورة في هذا القانون.

كما نصت المادة (5 مكررا ج) :

يلتزم المنتفع الحالي للحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل أو غيرها من الحيازات، قبل تاريخ العمل بهذا القانون، بتوفيق أوضاعه وفقا لما تنص عليه المادة (5 مكررا)، وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا كان للهيئة سحب ما تم تخصيصه وتوزيعه له من أراضي الحيازات دون أن يكون له الحق بالرجوع على الهيئة بأي تعويض، أيا كان سببه، وفي حال قيامه بتعديل وضعه خلال السنة تسري عليه أحكام المادة

(5 مكررا).

ونصت المادتان الثانية والثالثة على مسائل تنفيذية - بطبيعة الحال - لا يخلو منها أي قانون يصدر بأن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، وأن على رئيس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وفي جميع الأحوال لايجوز تخصيص أكثر من حيازة مما سبق ذكره للفرد أو الشركة أو المؤسسة.

كما نصت المادة (5 مكرراأ) :

يجب على الهيئة التفتيش الدائم على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراض وحيازات زراعية وحظائر الماشية، والمصائد البحرية والمناحل، وغيرها من الحيازات للغير وبشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون، كما تلتزم الهيئة بسحب ماتم تخصيصه وتوزيعه مما سبق، إذا ثبت لديها مخالفة حكم الماد السابقة.

وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه للهيئة خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بإلغاء الترخيص وسحب الحيازة.

كما نصت المادة (5 مكررا ب):

مع عدم الإخلال بحق الهيئة في سحب التخصيص واتخاذ إجراءات فسخ العقد أو إنهاء الترخيص الإداري المؤقت، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي:

1 - كل من استغل التخصيص الممنوح له من الهيئة في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.

2 - كل من ثبت - بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تثبيت الحدود واستلامه للموقع عدم تحقيقه إنتاجا من زراعته أو ماشيته أو مصائده البحرية أو مناحله أو غيرها من الحيازات، وذلك حسب أحوال كل تخصيص.

3 - كل من أجرى على ما خصص له من الهيئة تعاملات تتعلق بالتنازل بالبيع النقدي أو بالوكالة غير قابلة للنقض أو الانتفاع أو الاستثمار أو الإيجار - لكلها أو جزء منها - مع الغير قبل مضي